****

**السلسلة الاقتصادية ( 4 )**

**ركائز اقتصادية مثلى**

**للمقبلين على الزواج: شرائط وضوابط**

**إعداد**

**أ. د / زيد بن محمد الرماني**

**المستشار الاقتصادي**

**عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

**1439هـ**

**بسم الله الرحمن الرحيم**

## مقدمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلامًا على عبده المصطفى. أما بعد:

فلا نضيف جديدًا حين نقرر أن الحياة في المجتمع المدني الحديث صارت أكثر تعقيدًا وتداخلًا من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث ودَّع الإنسان الحياة الميسرة ودخل في علاقات متشابكة، ومن أبرز مظاهر هذه المدنية المعاصرة: النظم والحياة والنشاط الاقتصادي. فقد اتسمت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن بتطورات تنموية سريعة ومتعددة شملت جوانب الحياة المختلفة وكان لها الأثر البارز على الحياة اليومية للأفراد والمجتمعات من مثل: وفرة الإنتاج وسرعة التوزيع وزيادة الدخل وتقدم وسائل الاتصال والاعتماد على فعالية برامج الإعلان.

بيد أن هذه التطورات أفرزت بعض الآثار السلبية التي مست حياة وسلوك الطفل والمرأة والأسرة، من مثل: عادات الاستهلاك المتزايد لدى الأفراد وتفتيت القرار الاقتصادي داخل المنـزل وهوس التسوق عند المرأة.

 بل إن كثيرًا من السلوكيات الضارة بدت في البروز، فهناك التباهي والتفاخر وحب التقليد والمحاكاة والميل للراحة والاسترخاء.

وفي ظل هذا كان لزامًا على المهتمين والباحثين والمثقفين والمتابعين، التنبيه على تلك الآثار والأخطار وتقديم المشورة والرأي والنصيحة.

للتواصل مع المؤلف:

**أ. د / زيد بن محمد الرماني**

**المستشار الاقتصادي**

**0505150751**

**جامعة الإمام محمد بن سعود**

**zrommany3@gmail.com**

## الركيزة الأولى: اقتصاديات الزواج

# المال والاقتصاد وأهميته في الحياة الزوجية

لاشك أن للمال دوراً خطيراً في الحياة الزوجية فهو عصب الحياة والممسك بزمام المشاريع والأعمال، لذلك تغلغل حبُّه في أعماق الناس واحتل منهم مكان الصدارة. وقد أشار القرآن إلى هذا الحب الجارف بقوله تعالى: ((وتحبون المال حبّاً جمّاً)) الفجر/20. والله سبحانه قد جعل حب المال والرغبة في تملكه غريزة متأصلة في نفس الإنسان، بَيْدَ أن هذا الحب هو سبب كثير من الجرائم الاجتماعية والاقتصادية والمفاسد الأخلاقية.

وللأسف، فقد انطلق الإنسان يتفنن في وسائل جمع المال وتنميته وتكثيره ومن ثم صيانته وحمايته، كما تفنن في وسائل إنفاقه والتصرف فيه، الأمر الذي أدى به إلى رذيلتين اجتماعيتين: الأولى: شح وبُخْـل والثانية: إسراف وتبذير. فهذان الطرفان مذمومان شرعاً وعقلاً.

يقول الدكتور محمد أحمد دُرنيقه في كتابه: ((قبس قرآني على المجتمع)): لقد تنبّه كبار الفلاسفة والمفكرين إلى الأضرار الناجمة عن اللهث وراء المادة، فدعوا الإنسان إلى تحصيل مقدار حاجاته الضرورية.

والواقع أن إضاعة المال تؤدي إلى خراب الأسرة ووقوعها على خط الفقر، فتضطر للاقتراض ثم لا تلبث أن تصبح لقمة سائغة للدائنين.

ومن المعلوم، أن المال سلاح ذو حدين، فهو مفيد إذا أحسن المرء استعماله وتصرف فيه بوعي. أما إذا أساء التصرف بالثروات والأموال وبددها بلا روية، قاده ذلك إلى الفقر والمذلة.

والعاقل من ألزم نفسه التوسط في الأمور والاعتدال في أحواله المعاشية والاجتماعية. فإن الاعتدال هو السلامة.

يقول الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه ((عظة الناشئين)): مَنْ نشد الفضيلة فليطلبها في الاعتدال فالاعتدال في المأكل والمشرب والملبس والبذل وكل أمر حسِّي أو معنوي، هو الفضيلة.

حتى إن عز الدين بن عبدالسلام رحمه الله في كتابه ((قواعد الأحكام)) بيّن أن الاقتصاد والاعتدال مطلوب في أمور الدين.

وأحسب أن الاقتصاد المنـزلي شيء ضروري لمواجهة أعباء الحياة نتيجة زيادة أسعار السلع المختلفة والخدمات الأمر الذي يتطلب الانتفاع بالموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن وبطريقة سليمة.

فمما لا شك فيه أن الأسرة التي تهتم بتخطيط أسلوب حياتها سواء في الموارد المالية أو البشرية سوف تحقق أهدافها وتبلغ ما تصبو إليه من رغبات.

وأهم مظهر للتخطيط هو وضع ميزانية للدخل المالي للأسرة وتحديد طريقة التصرف في هذا الدخل على أكمل وجه دون تبذير أو إسراف وإعطاء كل بند من بنود الإنفاق حقه كاملًا مع مراعاة إمكانات الأسرة واتباع نظام الإنفاق السليم من حيث عدم زيادة مقدار المنفق على الدخل وتوزيع الدخل قدر الإمكان على أبواب الإنفاق المختلفة.

إن الاقتصاد المنـزلي بمجالاته المختلفة من تغذية وملابس وإدارة منـزل ورعاية للطفولة يهتم بالأسرة التي هي نواة المجتمع، فإن صلحت صلح المجتمع بأكمله.

فمن أهداف الاقتصاد المنـزلي تربية الطفل والمرأة والأسرة مجتمعة تربية إسلامية وغرس المبادئ والقيم الإسلامية السمحة في أذهان وعقول الناشئة.

ولا شك أن الاقتصاد المنـزلي له علاقات كبيرة بالاقتصاد الوطني الأم، كما أن دراية الفرد باقتصاديات الأسر ومواردها البشرية والمالية والتخطيط السليم للإنفاق يؤثر بدوره على الاقتصاد الوطني.

ومن هنا تبرز أهمية اقتصاديات المنـزل وضرورة الوعي والاهتمام بأسسها وقواعدها الكفيلة بإذن الله لتحقيق أسرة صالحة ذات دعائم اقتصادية متينة.

# الزواج شراكة بين الزوجين وعقد لتوزيع العمل

أن أول مَنْ بيّن أهمية رأس المال البشري أي أهمية المعارف والطاقات التي تعطيها الأسرة للفرد ويكتسبها من خلال التربية والتعليم هو الاقتصادي الأمريكي جاري بيكر - الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

وقد اهتم بيكر بالأزواج وخاصة حالات الزواج والطلاق، وذلك من خلال بحثه الرائد حول الأسرة، إذ عرض بعض الأفكار التي أزعجت أنصار الحركات النسائية.

خاصة وأنه يعتبر الزواج بمثابة شركة بين الزوجين وعقد لتوزيع العمل، فكل من الزوجين يتخصص في مجال ما وطبقاً للعادات والتقاليد الاجتماعية فإن الرجل هو الذي يعمل في الخارج وتبقى المرأة في المنـزل للقيام بالأعمال المنـزلية وممارسة الأمومة.

وقد بيّن الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو في عصره (القرن التاسع عشر الميلادي) ومن خلال نظرية المزايا المتوازنة لماذا يجب أن تتخصص دولتان في التبادل التجاري للحصول على أقصى الفوائد.

ويطبق جاري بيكر النظرية نفسها في التبادل غير التجاري الذي يربط الزوج بالزوجة حيث يؤكد أن التخصص فقط هو الذي ينظم موارد الأزواج ويحقق لهم الرفاهية.

لقد أدى دخول المرأة الواسع في مجال السوق الخارجية إلى إنقاص الربح الاقتصادي للزوج من جهة وسهولة الطلاق من جهة أخرى.

يقول فيليب ثورو: نستطيع أن نقول بتعبير اقتصادي إن خروج أحد الشركاء في الزواج من السوق لم يعد يكلف غالياً، وبما أن الأزواج الشبان يتوقعون أن ينتهي زواجهم بالطلاق، فإنهم لا يحرصون على الإسراع في الإنجاب كما كان يحدث في الماضي.

ويقول دنجان: يبدو جلياً أن الزواج لم يعد ربحاً كبيراً، ويؤكد ذلك العدد الكبير من الارتباطات الحرة وزيادة عدد النساء المسؤولات عن الأسرة، وكذلك ارتفاع عدد المواليد دون زواج.

يبدو - وللأسف - أن هذا التطور يتوارث ذاتياً، فترغب الزوجات في العمل كحماية لهن وأولادهن من مصيبة أي طلاق محتمل.

ومن الملاحظ أن أجور النساء العاملات أقل من أجور الرجال وربما كان ذلك لأن الزوجات يكن مشغولات بالمهام المنـزلية، فلا يعطين الجهد نفسه في نشاطهن المهني، ولذلك فهن يستثمرن أقل في الخارج، ويخترن أعمالاً تتطلب جهداً أقل ولذلك فإن أجورهن تكون أقل.

لذا فإن عوامل اقتصادية واجتماعية وصحية تؤثر في عدد المواليد، إذ لا تقتصر على عمل المرأة فقط بل تشمل التقدم التقني.

ومثلما يحدث في فترة التغيرات التقنية السريعة فإن كثيراً من الأسر تفضل تجديد أثاثها أو سياراتها، مما يؤدي إلى انخفاض الميزانية المخصصة لأطفالها، وينتج عن ذلك انخفاض في نسبة المواليد.

ولذا، قام جاري بيكر وروبرت بارو ببناء نموذج حسابي يسمح بتحليل تطور معدل الخصوبة إضافة إلى التقدم التقني، فظهرت عوامل عديدة مثل درجة تضحية الوالدين، والنمو، ومعدلات الفائدة والأعباء الاجتماعية باعتبارها تؤثر في نسبة المواليد.

وذلك لأن وجود الأطفال يضع المرء في النهاية في موقف اختياري بين الاستهلاك الفوري والاستهلاك المؤجل لصالح الأطفال.

وكلما ارتفعت معدلات الفائدة الفعلية حرصت الأسرة على الادخار وخفضت الاستهلاك مما يؤثر إيجابياً على عدد المواليد.

وعلى عكس، فإن زيادة الأعباء الاجتماعية على الموظفين يخفض الادخار ويؤدي إلى فقدان الرغبة في إنجاب الأطفال.

ومع ذلك، فإن عصرنا هذا يشهد أكبر عدد من زيجات الحب، ومن المفارقات أنه يشهد أيضاً أكبر عدد من حالات الطلاق.

ختاماً أقول: إن زيجات الماضي التي نظمتها الأسر كانت تقلل من فرص الخطأ وحالات الطلاق والتفكك الاجتماعي.

# البعد الاقتصادي للإسراف في المهور وحفلات الزواج

**البعد الاقتصادي للإسراف في المهور وتكاليف الزواج:**

تبرز أهم مظاهره فيما يلي:

أولًا: المبالغة في المهور المتمثلة في الشروط المالية الثقيلة، التي جعلت من العروس سلعة تجارية وميدانًا للتفاخر والمزايدات.

ثانيًا: المبالغة في بطاقات الزواج وكروت الأعراس خاصة إذا علمنا أن تكلفة الواحدة منها قد تصل إلى عشرة ريالات في المتوسط.

ثالثًا: المبالغة في الهدايا، هدايا الخطبة وهدايا صباحية العرس وهدايا أم الزوجة.

إن المبالغة في المهور مصيبة أكثرت من العوانس والعزاب، إذ هي حجر عثرة في طريق الزواج وجمع الرؤوس في الحلال.

كما تجر المبالغة في المهور الأقساط والديون على الزوج وأهله، وتوقعه في مزيد من الاستدانة لشهور طويلة.

وإذا كانت المغالاة المهور قبل الزواج سببًا لإعراض كثير من الرجال والشباب عن الزواج فإنها بعد الزواج ربما تكون سببًا للمشاكل والشقاق والخلافات الزوجية، وربما جرت إلى الطلاق، ومشاكل الانفصال، والنهاية المؤسفة تشرد وتفكك وانهيار اجتماعي وأخلاقي..

ومما يؤسف له، أن لا مقارنة بين ما كان عليه سلفنا الصالح من تيسير للمؤونة وقلة الكلفة والمساعدة المالية والمعنوية، وما نحن عليه اليوم من إسراف وتبذير ومغالاة وتفنن في النفقات والمصروفات والأقساط والديون.

بيد أن ما ينبغي التأكيد عليه إرشاد النبي صلى الله عليه وسلم من أنَّ خير النساء والزوجات وأعظمهن بركة أيسرهن مؤنة وكلفة ومهراً.

# البعد الاقتصادي للإسراف في حفلات الزواج:

ويتجلى ذلك في المظاهر التالية:

أولًا: إقامة الأفراح في الفنادق والصالات الخاصة رغم غلاء الأسعار، بيد أن الإقدام على الاستئجار في تزايد حتى أصبحت صالات الأفراح والفنادق ميدانًا للسرف والبطر والمباهاة.

ثانيًا: المبالغة في لباس العروس وطرحتها وما يسمى بالتشريعة، حيث تنفق الأموال الطائلة في أمور كمالية ترفية غير ضرورية.

ثالثاً: التنويع في الأطعمة في مناسبات الزفاف فقد يصل هذا التنويع إلى أكثر من خمسة وعشرين نوعًا من الأطعمة المالحة وخمسة من الحلويات وثمانية من الفاكهة وخمسة من العصيرات الطازجة إضافة إلى القهوة والشاي قبل الطعام وبعده والموائد المفتوحة والصياني الدوارة.

رابعًا: مآل كثير من الأطعمة والأشربة القمامة، فهناك تلال من هذه القمامة، تتزايد يوماً بعد يوم، وعرساً بعد آخر.

وما زلنا نجد عند أغلب الأسر حتى ذات الدخل المحدودة تصرفات لا مبرر لها سوى العادات والهوى والتقليد والمباهاة، احتفالات مكلفة، وملابس للنساء والأطفال بأسعار باهظة، وبنود استهلاكية تثقل كاهل ميزانية الأسرة، وخاصة الزوجين، وهما في مقتبل حياتهما الأسرية.

وما ذلك إلا لتلبية دواعي الاستعراض الاجتماعي وحب التقليد والمباهاة والظهور الاجتماعي والمحاكاة.

ومما ينبغي التأكيد عليه هنا أن الإسلام لم يشرع في نفقات عقد الزواج سوى المهر المعقول للمرأة، والوليمة المناسبة للعرس، وإكرام الضيوف بما يناسب الحال.

# البعد الاقتصادي للخصوبة

يشكل موضوع السكان أحد أبرز الاهتمامات في مجال البحث الاقتصادي والاجتماعي لما له من أثر على مختلف جوانب التنمية وقد كان الربط بين السكان والتنمية ولا يزال محور برامج العمل الدولية.

وعلى الرغم من الاهتمام الذي تحظى به منذ أمد طويل العلاقة بين السكان والتنمية، فإن العلاقة السببية بينهما ما زالت عصية على الاستقرار، وتختلط فيها جوانب أخرى كما يختلط اتجاه العلاقة وتكثر الكتابات حول التبعات الناجمة عن النمو السريع للسكان في البلدان النامية ومعظمها تشير إلى تشاؤم قد لا يكون في محله، بينما ترجح أخرى الأثر الإيجابي على التنمية في البلدان النامية.

وقد طرحت الأدبيات المعاصرة العديد من الأفكار حول وجود حجم أمثل من السكان يحقق الوصول إلى أهداف اقتصادية أو تنموية مرجوة، بيد أنه من الصعب تحديد التطور المثالي لعدد السكان.

إن علماء السكان الذين يسعون لدراسة العلاقة بين السكان والتنمية مازالوا يطرحون عددًا من النظريات التي تحاول ربط الخصوبة كقضية سكانية بالاقتصاد وبالذات التنمية الاقتصادية، ومن أبرز هذه النظريات مصيدة السكان، والنظرية الاقتصادية الجزئية للخصوبة والنظرية التنموية.

فعندما كتب مالتوس كتابه عن مبادئ السكان طرح فيه ما أصبح معروفًا عن نمو السكان بمعدل هندسي بحيث يتضاعف عددهم كل 30 - 40 سنة مرة ونمو إنتاج الغذاء بمعدل حسابي وذلك بسبب قانون الغلة المتناقص.

الأمر الذي سيجعل دخل الفرد أو إنتاج الغذاء للفرد يميل إلى الهبوط نتيجة لعدم مجاراة زيادة نسبة الغذاء الإجمالية لزيادة السكان، مما سيقود بالتالي إلى حد الكفاف والعودة إلى حجم السكان الأولي.

وتتم هذه العودة إما طوعًا بالتزام أخلاقي من الأفراد بتحديد عدد أولادهم، أو كرهًا من خلال المجاعات والحروب.

وعادت هذه النظرية المتشائمة إلى الانتشار ثانية بعد نماذج حدود النمو على الرغم من سقوط عدد من نبوءاتها.

يقول الدكتور عدنان وديع الخبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت في ورقة بحثية له بعنوان:(قضايا السكان في الوطن العربي) طبقًا للمالتوسية فإن الأمم الفقيرة لن تستطيع الارتقاء بالدخل الفردي فيها فوق مستويات الكفاف ما لم تمارس خطوات كبح وقائي لزيادة السكان.

وقد انتقدت أفكار مالتوس ونموذج مصيدة السكان من وجهتي نظر كبيرتين: أولاهما: أثر التقدم التقني الذي زاد من إنتاجية الأرض ومن عرض الغذاء، وما يزال، بحيث لم تعد (المصيدة) مقفلة بالشكل النظري المطروح في النموذج، وبالتالي قد تتمكن البلدان من الخلاص من هذه المصيدة.

أما الانتقاد الثاني، فهو موجه للافتراض بأن زيادة معدلات السكان الوطنية مرتبطة بشكل مباشر وموجب مع الدخل الفردي للمواطن، لكن يبدو أنه لا يوجد ارتباط واضح بين معدلات نمو السكان ومستويات الدخل في بلدان العالم الثالث، حيث أنه نتيجة لتقدم الطب وبرامج الصحة العمومية، فقد هبطت معدلات الوفيات بشدة أو صبحت مستقلة في هذه البلدان عن مستوى الدخل الفردي.

فمنذ الستينات قدم الاقتصاديون تفسيرات للخصوبة تركزت على دور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في هبوط الخصوبة استنادًا إلى دراسات سابقة حول التبعات الاقتصادية لنمو السكان السريع وإعادة صياغة الأفكار المالتوسية.

فمنذ بروز (اقتصاد الأسرة) أكد أكثر من اقتصادي على أن الخصوبة محددة بنفس القوانين الاقتصادية التي تحكم سلوك المستهلك. فالأطفال يحققون منفعة لذويهم ويعتمد العدد الذي يرغب الآباء بإنجابه منهم على تفضيلاتهم ودخولهم.

وفي أواخر السبعينات تم توسيع تطبيق هذه الأفكار على الدول النامية، وبناء على ذلك اتسع مفهوم تدفقات الثروة بين الأجيال على الخصوبة وبالذات إذا كانت الأم ذات عمل بأجر حيث إن تربية الأولاد تعني التفرغ لهم وانقطاع الأجر كتكلفة الفرصة.

ولكن يقاوم هذا الاتجاه في التفسير من يرى أن الإنجاب موضوع عاطفي أكثر من كونه اقتصادي وأن الآباء لا يجرون تحليل تكلفة منفعة عند إنجابهم، بل يتقبلون ارتفاع تكلفة الإنجاب وتبعاته المعاصرة من تعليم أطول وذي نوعية أعلى وأكثر تكلفة. وتلعب مجانية التعليم والمنح الحكومية للإنجاب دورًا مهمًا في إبطاء هبوط الخصوبة، ولكنها لم توقفه بدليل حالة البلدان المتقدمة حاليًا.

ونظرًا للمصاعب التي اكتنفت النظرية الكلاسيكية للخصوبة في القدرة على تفسير مراحل التحول الديموغرافي فقد اتجه الاقتصاديون إلى الاقتصاد الجزئي ونظرية خيار المستهلك في الطلب على السلع، واتجهوا إلى استعمال مبادئ التحليل الاقتصادي.

فقرارات المستهلك تعد رشيدة، طالما أن كل آخر وحدة من الإنفاق على كل السلع والخدمات تعطي نفس المنفعة الحدية الإضافية.

وحديثًا، تم توسيع تحليل خيار المستهلك(اقتصاد العائلة) من السلع والخدمات ليشمل الطلب على الأطفال بافتراض أن لسلوك الخصوبة رشادًا اقتصاديًا.

وتعتبر النظرية الاقتصادية الجزئية للخصوبة أن الحصول على الأولاد هو سلعة استهلاكية أو استثمارية مثل بقية السلع، وأن الطلب على الأطفال على مستوى الأسرة يمكن أن يتأثر أيضًا بتفضيلاتها، من حيث عدد معين من الأطفال الباقين على قيد الحياة ضمن نمط ثقافي معين، ومن حيث تكلفة تنشئة الأطفال وبمستوى دخل الأسرة.

وعادة ما ينظر إلى الأطفال في المجتمعات الفقيرة على أنهم سلع اقتصادية استثمارية، يتوقع منهم عائد مستقبلي من خلال عملهم كأطفال أو اهتمامهم برعاية آبائهم عندما يصبح هؤلاء خارج القدرة على العمل.

وقد أظهرت نظرية الاقتصاد الجزئي للخصوبة (خصوبة الأسرة) بأن أفضل طريق لجعل العائلات ترغب بعدد أقل من الأطفال، هو رفع تكلفة تربية الطفل من خلال تقديم فرص تعليم أكبر لهم ولأمهاتهم وتوسيع فرص العمل المأجور أمام النسوة الشابات وتقليص فرص العمل للأطفال بوضع حد أدنى لسن العمل.

ختامًا أقول: إن الكثير من المتغيرات التنموية الإيجابية ذات أثر إيجابي على تخفيض نمو السكان.

ونذكر من هذه المتغيرات ارتفاع الدخل وعدالة توزيعه وتقلص الفقر وانتشار التعليم والصحة.

كما أن معظم المتغيرات السكانية الرئيسة ترتبط بمستوى التنمية البشرية للبلدان، أكثر من ارتباطها بمستويات الدخل أو بمعدلات نموه.

مما يؤكد أن المدخل التنموي لقضايا السكان قد يشكل العمود الفقري لأي سياسة سكانية فعالة.

# نصائح اقتصادية للزوجين

إنَّ أهم ما ينبغي توجيهه للزوجين من نصائح اقتصادية، وهما في مقتبل حياتهما الزوجية، ما يلي:

**أولاً: الاقتصاد والاقتصاد:** إن على الزوجة الواعية أن تكون أول من يحافظ على ميزانية الأسرة وتحاول الاقتصاد في المصروفات والاعتدال في النفقات. فقد جاءت مناهي شرعية وتحذيرات إلاهية من الإسراف والتبذير، يقول سبحانه: { وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ}، ويقول تعالى:{ وَلا تُبَذِّرْ تَبْذِيراً، إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ}. ومن المعروف شرعاً وعُرفاً وعقلاً وواقعاً أن الوقاية خير من العلاج. ثم إن مبدأ الرشادة الاقتصادية يستلزم الاعتدال في الأكل واللباس والسكن والنقل والأثاث وتكاليف الزواج والمهور.

**ثانياً: تيسير المهور وتكاليف الزواج:** ذلك لأن المبالغة في المهور المتمثلة في الشروط الثقيلة، جعلت من العروس سلعة تجارية وميداناً للتفاخر والمزايدات.

كما ينبغي الحذر من المبالغة في بطاقات الزواج وكروت الأعراس. إن المبالغة في المهور مصيبة أكثرت من العوانس والعزاب فهي عائق في طريق الزواج وجمع الرؤوس في الحلال. كما تجرّ المبالغة في المهور الأقساط والديون على الزوج وأهله وتوقعه في مزيد من الاستدانة لشهور طويلة. رغم أن الهدي النبوي أكدّ أن خير النساء والزوجات وأعظمهن بركة أيسرهن مؤنه وتكلفة ومهراً.

وإذا كانت المغالاة في المهور قبل الزواج سبباً لإعراض كثير من الرجال والشباب عن الزواج، فإنها بعد الزواج ربما تكون سبباً للمشاكل والشقاق والخلافات الزوجية وربما جرّت إلى الطلاق ومشاكل الانفصال.

**ثالثاً: تجنب الإسراف في حفلات الزفاف:** بإقامة الأفراح في البيوت أو صالات الأفراح المناسبة، دون اللجوء إلى الفنادق والصالات غالية الثمن، فقد أصبحت – للأسف – صالات الأفراح والفنادق ميداناً للسرف والمباهاة.

كما ينبغي الحذر من المبالغة في لباس العروس، فلا تتفق الأموال الطائلة في أمور كمالية ترفية غير ضرورية. كذا ينبغي الحذر من المبالغة في تنويع الأطعمة في مناسبات الزفاف، ذلك لأن مآل كثير منها القمامة للأسف، فهناك تلال من هذه القمامة تتزايد يوماً بعد يوم وعرساً بعد آخر. وما ذلك إلا لتلبية دواعي الاستعراض الاجتماعي وحب التقليد والمحاكاة والظهور الاجتماعي.

ومازلنا نجد عند بعض الأسر، حتى ذات الدخل المحدود تصرفات لا مبّرر لها سوى العادات والهوى والتقليد احتفالات مكلفّة وملابس غالية الأثمان وبنود استهلاكية تثقل كاهل الزوجين والأسرة المستقبلية. ونسينا أو تناسينا أن الإسلام لم يشرع في نفقات الزواج سوى المهر المعقول للمرأة والوليمة المناسبة للعرس وإكرام الضيوف بما يناسب الحال. فلا حاجة إلى موائد مفتوحة وصواني دواّرة.

**رابعاً: الحذر من حمّى الشراء والتسوق:** إن أخطر ما يمرّ على الزوجين ما يُعرف بحُمّى الشراء والتسوق والاستجابة للاستهلاك المظهري والمبالغة في الأزياء والموضات والانسياق وراء الدعايات والإعلانات الخادعة، دون تحكيم دقيق للعقل وتقدير للعواقب والنتائج. لــذا، ينبغي تجنّب الشراء العاطفي، من خلال وضع خطة للأشياء المطلوبة قبل القيام بعملية التسوق.

فكثيراً ما يكون لدى أحد الزوجين العديد من الأعمال التي تحتاج إلى إنجاز في وقت محدد، أو يحتاج إلى القيام بعمل لم يسبق له القيام به فيما مضى.

في هذه الحالات وغيرها يكون التخطيط هو الحل إذ تحدّد الخطوات الواجب اتباعها للوصول إلى هدف معين ويحدّد الوقت المطلوب لإنجاز هذه الخطوات، وعن طريقه يمكن تصوّر العقبات التي قد تصادف الزوجين والهدف الذي يريدان الوصول إليه.

**خامساً: ميزانية رشيدة للأسرة:** إن الزوجة الرشيدة هي التي تلعب دوراً فريداً في إسعاد زوجها وذلك بإدارتها الحكيمة لشؤون المنزل وتدبير مصروفاته وصحة أفراده. فالمنزل هو المكان الذي يسعد فيه جميع أفراد الأسرة.

ومن العوامل المساعدة على توفير السعادة في الأسرة الناحية المادية، من حيث تقدير الأسرة وتنظيم ميزانيتها بحيث توّفر جميع حاجات ومتطلبات الأسرة للمحافظة على صحة الأفراد وتأمين الملبس والمسكن المريح. ويا ليت لو اهتم الزوجان بتخصيص مبالغ مالية للتوفير والادخار لوقت الحاجة والطوارئ المفاجئة. إذ أن الزوجة الواعية هي تلك التي توزع ميزانية الأسرة على الأبواب اللازمة للإنفاق. إن هذا يستدعي ضرورة وضع ميزانية محكمة رشيدة للأسرة، تضبط النفقات وتحدّد الإيرادات وأوجه الصرف مع المراقبة الدقيقة لهذه الميزانية.

**سادساً: الوعي بأهمية اقتصاديات الأسرة:** إن دراية الزوجين باقتصاديات الأسرة ومواردها البشرية والمالية والتخطيط السليم للإنفاق يؤثر إيجابياً بدوره على الاقتصاد الوطني. ذلك لأن الاقتصاد المنزلي ضروري لمواجهة أعباء الحياة نتيجة زيادة أسعار السلع المختلفة والخدمات الأمر الذي يتطلب الانتفاع بالموارد المتاحة.

ومما لا شك فيه أن الأسرة التي تهتم بتخطيط أسلوب حياتها، سوف تحقّ أهدافها. لذا، ينبغي مراعاة إمكانات الأسرة واتباع نظام الإنفاق السليم من حيث عدم زيادة مقدار المنفق على الدخل وتوزيع الدخل – قدر الإمكان – على أبواب الإنفاق. يقول تعالى: { وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً} الآية.

## الركيزة الثانية: اقتصاديات الأسرة

# الأسرة رئة الاقتصاد

منذ زمن ليس ببعيد، كانت الأسرة تلعب دور شركة التأمين، وكان الأطفال يعتبرون نوعاً من الاستثمار، ولكنهم اليوم، أي الأطفال، بمثابة أموال استهلاكية ولذلك فإن اختيارات الأزواج لهذا النوع من الإنتاج أصبحت مقيدة بالاقتصاد.

لقد تحفظ الاقتصاديون حوالي قرنين من الزمن عن الكلام عن الأسرة أو في شؤونها، وتركوا تلك المهمة لعلماء الاجتماع والمحللين النفسيين.

والجدير بالذكر أن البحث الوحيد المقدم في تلك الفترة من قبل أحد الاقتصاديين في مجال السكان لم يدعم بالحقائق.

فقد أطلق روبير مالتوس صرخة إنذار في بحثه المقدم عام 1798م تحت عنوان (أصل المشكلة السكانية) حينما قال إن الزيادة السريعة في السكان تمثل عائقاً ضخماً في طريق التقدم.

فكلما زاد الدخل تزوج الشباب في سن صغيرة وأنجبوا أطفالاً.

واختتم مالتوس الذي أصبح فيما بعد مدرساً للاقتصاد السياسي بحثه قائلاً: لعل الإنتاج الزراعي لن يستطيع وحده مواجهة هذا النمو السريع للسكان، ولكن الحل يكمن في تحديد النسل برفع سن الزواج، لكي نتجنب تفشي المجاعة والفقر.

وفي الواقع، لم تتحقق توقعات مالتوس التشاؤمية، فقد أتاح التقدم التقني زيادة مدهشة في الإنتاج الزراعي، ولم يسهم ارتفاع مستوى المعيشة في دفع الأزواج إلى إنجاب عدد أكبر من الأطفال، بل على العكس، انخفض معدل المواليد بشكل ملحوظ، حتى أنه بات يهدد القدرة على التعويض السكاني.

وفي محاولة لتفسير هذا التطور المذهل قدم جاري بيكر عدة أفكار هامة لاسيما فيما يتعلق بقيمة الوقت وأهمية رأس المال البشري إذ اقترح رؤية جديدة تمامًا للأسرة، وذلك من خلال بحثه المسمى (رسالة حول الأسرة) مما جعله يستحق فلا أن جائزة نوبل في الاقتصاد.

فقد أوضح بيكر أن مالتوس أخطأ في توقعاته، لأنه وضع في اعتباره فقط عدد الأطفال وليس نوعية الأطفال، فقد أهمل الرعاية التي تقدم إلى كل طفل، والتكاليف التي ينفقها الوالدان لتربيته وصقله وتدريبه لكي يصبح جذابًا وذكيًا.

بيد أن هذه التكاليف تكون دائمًا متغيرة (صحة - تعليم - ترفيه).

وبناءً عليه، فإن الأزواج لن يفكروا في إنجاب عدد أكبر من الأطفال حتى لو ارتفع دخلهم، ولكنهم سيلجؤون إلى تربيته بأفضل الوسائل، وأضاف بيكر أنه بين عصر مالتوس وعصرنا هذا حدث تغير تام في وضع الأطفال داخل الأسرة، وفي شتى أنحاء الحياة المعيشية. فيما مضى، وفي المجتمعات التقليدية الريفية خاصة، كان الأطفال يستطيعون المساعدة في الأعمال اليسيرة في الحقل أو المصنع، فقد كانت الأسرة عاملًا مهمًا، لأنها تحمي كل أفرادها من غدر الحياة، وكانت بمثابة شركة تأمين ذات فاعلية.

ولكن اليوم لم تعد الروابط التي تضم الأجيال وثيقة كما كانت في الماضي، ولم يعد الأطفال يمثلون حصة في الأيدي العاملة، وليسوا بمثابة حماية للمستقبل.

لقد فقدت الأسرة جزءًا مهمًا من مهامها لأن آليات السوق والدولة عندما تحملت مسؤولية التعليم والبطالة والمرض والشيخوخة قد حلت بذلك محل الأسرة.

وبعد أن كان الأطفال فيما مضى نوعًا من الاستثمار أصبحوا اليوم موارد استهلاكية.

ختامًا أقول: إن أخطر قضية تجابه الأسرة في مجتمعاتنا المعاصرة هي أن الفردية حلت محل الأسرية.

# وقفات مع استهلاك الأسرة

**الوقفة الأولى: ترشيد الاستهلاك:** إن ترشيد الاستهلاك يعد من أهم أهداف المجتمعات عامة، فالدول تعمل جاهدة على ترشيد استهلاك مواطنيها وحثهم على تنظيم الاستهلاك الفردي والأسري.

ويتوقف نمط استهلاك الفرد على مدى وعيه بأهداف الدولة وسياستها الاقتصادية، كما يتوقف على نوعية المعلومات والعادات والاتجاهات التي تأصلت لدى الفرد منذ الصغر بالممارسة اليومية.

فلاشك أن التطبيع الاجتماعي للفرد له أثره في تحديد أنماط سلوكه الاستهلاكي، ولهذا كان الاهتمام بمراقبة الفرد وتوجيه سلوكه التوجيه السليم أمرًا ضروريًا، حتى يمكنه أن يشارك بنصيب في الجهد والعمل في تنظيم الاستهلاك.

كما يسعى المجتمع لتحقيق أهدافه الوطنية عن طريق تنمية الصفات المطلوبة في المواطن ووسيلته في هذا: التنشئة الاجتماعية.

حيث إن كثيرًا من المعلومات والبيانات المتعلقة بترشيد الاستهلاك والمستهلك بالدرجة الأولى وتكوين الاتجاهات السليمة لدى المستهلك ليست فطرية، وإنما هي مكتسبة.

ومن ثم فلابد من دراستها وممارستها وربطها ربطًا صحيحًا بجوانب الحياة اليومية ومتطلباتها.

**الوقفة الثانية: عادات الاستهلاك:** إن لكل مجتمع من المجتمعات عاداته وتقاليده المتوارثة التي يعتز بها لأنها تحدد معالم شخصيته المتميزة عن باقي المجتمعات.

ومن العادات الغذائية التي يتصف بها المجتمع العربي خاصة، والتي ينبغي تخليص الأفراد منها، عادة المبالغة في الشراء وكمية أعداد الطعام.

فقد يكون عدد أفراد الأسرة خمسة والطعام الذي يعد لهم يكفي لسبعة أو ثمانية أشخاص، فإلى أين سيذهب هذا الطعام الزائد؟ لابد أنه سوف يتخلص منه.

إلى جانب ذلك، هناك عادات خاطئة متبعة في الحفلات والمناسبات والزواج والولائم، المبالغ المنفقة فيها كنوع من التفاخر الاجتماعي تعد بذخًا.

بينما الهدي النبوي يوصي بأن المنهج الأسلم في الحياة الاعتدال والبساطة والاقتصاد في النفقات، ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله:((طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة)) وورد عنه عليه السلام قوله:

((خير النساء أيسرهن مؤنة وأقلهن صداقًا))

**الوقفة الثالثة: أضرار الاستهلاك:** من المظاهر المادية للاستهلاك غير الرشيد ومن الصور الظاهرة للإسراف والترف على جسد الإنسان ما يعرف بـ(البطنة)، وهي إعلان صارخ عن وقوع الفرد في دائرة الإسراف والترف المنهي عنه، وعدم وقوفه عند حد الاعتدال المأمور به، في سلوكه الغذائي، حيث استهلك مالا يحتاج إليه في أداء وظائفه.

وانعكس ذلك على جسمه في شكل (البطنة) وهي عظم البطن واتساع الأمعاء من جراء حشوها بالطعام فوق الحاجة.

ويترتب على البطنة عجز الإنسان عن أداء وظائفه الحيوية بطريقة جيدة، كما يترتب عليها تعرض الجسم لشتى الأمراض.

ولما كانت البطنة مظهرًا من مظاهر الإسراف في استهلاك الطعام، فقد كان طبيعيا أن يقف الإسلام منها موقف الإنكار والتنفير والتحذير، للحفاظ على سلامة البدن وحماية له من شرور (البطنة).

يقول عليه السلام:((ما ملأ ابن آدم وعاء شرًا من بطنه...)).

وقال صلى الله عليه وسلم لرجل سمين البطن وقد أومأ إلى بطنه بأصبعه: ((لو كان هذا في غير هذا لكان خيرًا لك)) وقد ورد عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قوله: ((إياكم والبطنة فهي ثقل في الحياة، ونتن في الممات))

 **الوقفة الرابعة: إعلانات الاستهلاك:** إن كثيرًا من الناس يشترون طعامًا أو ملابس عن طريق الدعايات والأكاذيب التجارية لمنتجات غذائية متعددة الأنواع.

والحقيقة فإن الأسواق التجارية تروج بضائعها بدعايات وإشاعات وإعلانات مبالغ فيها بكل وسائل الإغراء.

فمثلًا إعلانات عن إنقاص الوزن باستعمال عقار ما يفقد الماء المخزن بالجسم، واستغلال مصانع الأغذية إقبال الناس وإخراج العديد من المستحضرات الغذائية للأسواق وتوزيع عينات مجانية من الغذاء الجديد مع كتيبات تشرح فوائده وعناصره الغذائية وطريقة تقديمه.

إن الإنسان بحاجة إلى الغذاء لتقويم نفسه، مع العناية عند تناولها أن يكون ذلك باعتدال، فالإكثار مضر والإقلال مناسب.

لذا، ينبغي الابتعاد عن الدعايات التجارية والإعلانات المضللة، وكذا ينبغي تعلم أسس الغذاء والتغذية السليمة وعدم الانسياق وراء أقوال وأمثال لا أساس لها من الصحة.

**الوقفة الخامسة: أنماط الاستهلاك:** درج الاقتصاديون على تصنيف أنماط الاستهلاك وفقًا للبنود الرئيسية، على أن يقسم كل بند إلى أقسام فرعية.

فاستهلاك الطعام مثلاً يضم قائمة بأهم بنود الطعام، كاللحوم والخبز والأرز والمشروبات بأنواعها المتعددة.

وهناك من الإحصاءات الرسمية ما يتبع هذا التصنيف نفسه. وقد تمخضت في هذا المجال عن تصنيف دولي يضم عشرة بنود للاستهلاك هي:

الأغذية.

المشروبات.

المواد الخام.

الوقود المعدني.

الزيوت.

المواد الكيميائية.

البضائع المصنوعة.

الآلات ومعدات النقل.

مصنوعات منوعة.

معاملات غير مصنعة.

ويتفق الباحثون في مجال الاستهلاك على مبدأ أن الأسرة أو الوحدة المعيشية تشكل خلية استهلاكية واحدة لها مصدر خاص، قد يسهم فيه فرد واحد أو عدة أفراد، وأن جميع المستهلكين فيها هم أعضاء في وحدة استهلاكية واحدة.

**الوقفة السادسة: بطاقات الاستهلاك:** نظرًا لكثرة الاهتمام بالتغذية ورغبة في إيجاد وسيلة لنقل المعلومات الغذائية التي أسفرت عنها الأبحاث التي أجريت في هذا المجال للمستهلك لجأ كثير من الحكومات إلى استخدام ما يعرف بـ(البطاقة الإرشادية).

والبطاقة الإرشادية هي بيان أو إيضاح أو علامة وصفية سواء أكانت مصورة أو مكتوبة أو ملصقة أو محفورة بعبوة المادة الغذائية.

وتحتوي البطاقة الإرشادية على معلومات مكتوبة تشمل اسم المادة الغذائية، وقائمة المكونات ومحتويات العلبة واسم عنوان صانع أو معبئ المادة الغذائية وتاريخ الإنتاج والصلاحية وبلد التصنيع أو المصدر الأصلي للسلعة.

والهدف من نظام البطاقات الإرشادية هو تثقيف المستهلكين غذائيًا، وتشجيع شركات الصناعات الغذائية على رفع المستوى الغذائي لمنتجاتهم، ووضع رقابة على المنتجات الغذائية لحماية المستهلك من الغش التجاري.

إن البطاقة الإرشادية قناة توعوية وإرشادية اقتصادية غذائية جيدة.

**الوقفة السابعة: مواقف من الاستهلاك:** موقف الإسلام من الاستهلاك تحكمه قيم أساسية وقواعد ثابتة، مضمونها العام إباحة الاستهلاك، وإباحة تحقيق أفضل مستوياته الممكنة. نؤكد ذلك ابتداءً حتى لا يتصور أحد أن الإسلام يذم الاستهلاك أو يقف في وجه زيادته أو تحسين مستوياته. ذلك أن معنى الاستهلاك لحق به في حس كثير من الأفراد مفاهيم غير صحيحة مفادها أن الاستهلاك عملية سلبية وسلوك مرذول يرهق اقتصاديات الدول.

وقد ترسب وللأسف هذا الإحساس بسبب ما تسكبه وسائل الإعلام وأجهزته في آذان الناس من دعاية جوفاء تحبب في الإنتاج وتدعو إلى زيادته وتحذر من الاستهلاك وتنادي بتقليصه.

على أساس أن الإنتاج يعطي ويضيف ويفيد، وأن الاستهلاك تبديد، وتحطيم، وغير مفيد.

وإذا كانت الأوصاف التي ألصقت بالإنتاج صحيحة، فإن ما ألصق بالاستهلاك خاطئ غير صحيح.

فالاستهلاك ليس شرًا محضًا وليس تبديدًا أو تحطيمًا للسلع والخدمات وإنما هو خير وبناء للأجسام والعقول، فالبشر لا قيام لهم بغيره، والإنتاج لا وجود له بغيره.

إن موقف الإسلام من الاستهلاك الرشيد هو إباحته والدعوة إليه وجعله من القيام بالواجبات والتكاليف فريضة لازمة، وجعله فيما هو في حدود ما يمكن الفرد من أداء المسؤوليات أمرًا مباحًا، وربما واجبًا بشرط الاعتدال فيه ومراعاة القيم المشروعة.

# الأسرة والتنشئة الاستهلاكية

إن العملية المستمرة والتي يتعلم من خلالها الطفل المعارف والمهارات والاتجاهات التي تتناسب مع السلوك الاستهلاكي المتعلق بالحصول على المنتجات أو الخدمات واستهلاكها، تعرف بالتنشئة الاستهلاكية.

**دور الأسرة في التنشئة الاستهلاكية:**

إن الأطفال يتعلمون السلوك من خلال سلسلة من المواقف، ومعاملة الآخرين لهم، والأماكن التي يحدث فيها السلوك الاستهلاكي، هذه الأمور تقدم الفرصة للطفل كي يتعلم من خلالها السلوك الاستهلاكي السليم والقيم الاستهلاكية الرشيدة.

وتؤثر الأسرة على التنشئة الاستهلاكية لأفرادها من خلال عدة طرق، منها:

تؤثر الأسرة على القدرات المعرفية العامة تلك التي تؤثر على نمو مهارات الأطفال الاستهلاكية.

يمكن أن تساعد الأسرة على عملية تدريب قدرات الطفل المعرفية في المواقف الاستهلاكية.

يمكن أن تؤثر الأسرة تأثيراً مباشراً على سلوك أفرادها الاستهلاكي أو تعليمهم مهارات استهلاكية معينة.

يمكن أن تؤثر الأسرة تأثيراً غير مباشر من خلال تعليم أفرادها المهارات الاستهلاكية مثل تشجيع الأطفال على اختيار هدايا الأعياد، ومناقشة ميزانية الأسرة أمامهم، واصطحابهم إلى السوق.

ويتعلم الأطفال السلوك الاستهلاكي من خلال عدة وسائل، منها:

سلوك الأم الاستهلاكي.

تعليم الأم للطفل.

تفاعل الأمهات مع الأبناء أثناء اتخاذ القرارات الاستهلاكية.

قيام الأطفال بالسلوك الاستهلاكي.

وقد أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة قوية بين المهارات السلوكية للطفل والفرص الممنوحة له، لممارسة عملية الشراء، وأن الطفل لا يتعلم السلوك الاستهلاكي إذا قام بالسلوك الاستهلاكي بمفرده، كما أن سلوك الأم الاستهلاكي والمعلومات الخاصة بهذا السلوك والتي تسعى الأم لتعليمها للطفل، لها تأثير على الطفل في تقييمه للسلعة.

# الثقافة الاستهلاكية والتنشئة الاستهلاكية:

إن انتشار الثقافة الاستهلاكية في كثير من الدول، والتركيز على الاستهلاك كهدف في حد ذاته وربطه بأسلوب الحياة، يؤدي بالأفراد إلى تقليد الآخرين، والتأثر بمتغيرات السوق والاتجاه إلى المتع الحسية، والاعتناء بالجسد والمظهر.

وهذه النـزعة الاستهلاكية تعد عاملاً معوقاً للتنشئة الاستهلاكية ومن ثم عملية التنمية الاجتماعية.

إذ تنتشر الثقافة الاستهلاكية في المجتمعات الفردية وتبرز الكسب المادي المباشر كعامل أساس في تقدير الأشخاص، وتقارن دائماً بين الإمكانات المادية والطموحات الاستهلاكية، ويؤدي ذلك كله في النهاية إلى اهتزازات عميقة في الشخصية السوية لأفراد المجتمع.

**الإعلانات التجارية والتنشئة الاستهلاكية:**

لا تؤثر الإعلانات التجارية فقط على تفضيل أطعمة معينة، ولكن يمكن أن تشكل الأفكار والمعارف الغذائية واتجاهات الأطفال نحوها.

وقد أظهرت بعض الدراسات أن الإعلانات لا تقدم معلومات غذائية عن الأطعمة المعروفة، ولكن غالباً ما تشير لأهمية الوجبة على أنها جزء من وجبة متوازنة.

وأشارت كثير من الدراسات والأبحاث إلى دور الإعلانات التليفزيونية في تفضيل لعبة أو منتج غذائي معين، وأشارت كذلك إلى أن الإعلانات ذات تأثير ضئيل في معرفة الطفل لمعنى كلمة العلامة التجارية أو الماركة.

ويلاحظ أن تفضيل الطفل للإعلان ناتج عن جاذبية الإعلان نفسه، فإذا اعتاده الطفل يقل انتباهه له، على الرغم من كون التليفزيون - كما توصلت إليه كثير من الدراسات والأبحاث في نتائجها- يعد الوسيلة الأولى في الإعلان عن المأكولات الرخيصة والمحببة للطفل.

وفي تحقيق أجري حول الإعلانات التجارية والإسراف كان من أهم نتائجه:

الإعلانات تدفع المرأة لشراء المزيد منه.

تشتري المرأة السلعة عادة على سبيل التجريب.

تغري المسابقات العديدة الأطفال على الشراء.

الإعلانات التجارية مسؤولة إلى حد كبير عن اندفاع الناس إلى الإسراف، وخاصة المرأة.

وفي دراسة جامعية بعنوان (تأثير الإعلانات التجارية في التلفزيون السعودي على الأطفال) إعداد عبد الله سعود المعيقل، كانت النتائج المهمة في هذا المجال على النحو التالي:

يؤدي الإعلان عن سلع تجارية إلى ازدياد معرفة الأطفال بهذه السلع ومكوناتها وفوائدها الغذائية.

يقوم الأطفال بتقليد أطفال الدعاية، كأن يقتنوا الفرشاة والمعجون من الصنف المعلن عنه، وتقليد الحركات والرقصات.

أدى الإعلان إلى إقبال الأطفال على سلع دون أخرى، حسب درجة الإقناع في الدعاية ذاتها.

أخذ الأطفال يرددون العبارات الواردة في الإعلانات التجارية.

أختم بالقول: ينبغي أن نقدم لأفراد أسرنا ولمجتمعنا ولأمتنا التربية الاقتصادية السليمة والقدوة الاستهلاكية الرشيدة، وأن نتيح لأطفالنا فرصة التسوق والشراء والممارسة الذاتية للاستهلاك تحت بصرنا، لتكون لهم شخصية مستقلة ولينشئوا نشأة استهلاكية صحيحة.

# النمط الاستهلاكي للأسرة

المعروف عن الفرد المستهلك أنه لا يتصرف بدخله كفرد اقتصادي، بل كفرد مقلد، وإلى الحد الذي يجعله مرتبطا بشكل من أشكال الاستهلاك وهو النمط الاستهلاكي.

في عصرنا هذا تغيرت الكثير من المفاهيم وتغيرت معها أطباع الناس وتصرفاتهم وتبع ذلك تغير في النمط الاستهلاكي للأسرة، في نوعه وسرعته ومداه ومؤشراته.

موجة عامة وغامرة تكتسح حياة الأسرة من ألوان الاستهلاك المستحدثة، تحاصر الفرد في طعامه وشرابه وأثاث بيته وطابع مدنيته.

البيت تخلت عنه تقاليده التي كانت تربطه ببيئته وطبيعتها في البناء والأثاث، بل والعادات، وفي الأثاث كان الاتجاه إلى الإنتاج الكمي والنمطي واستيراد الماكينات ومعها التصميمات الأجنبية حتى الخامات التي تستخدم في صناعة الأثاث.

والخبز - ألصق الطعام بالأسرة - تغير نمط استهلاكه، تقول نعمت أحمد فؤاد في كتابها (أزمة الشباب وهموم مصرية): شاع أكل العيش (الفينو) مع أن خبزنا البلدي صحي مفيد، وخبزنا الريفي (البتاو) أصح منهما.

وانسحب تغيير النمط الاستهلاكي على الملبس بعد أن غمرت أسواق الدول النامية بكميات رهيبة من الخيوط الصناعية وملابس مختلفة الأشكال والأنواع والرسومات والألوان الزاهية للاستهواء وأصبحت الأسرة تلبس الألياف الصناعية بعد عزوف أوروبا عنها، إذ أثبتت الدراسات أخطارها على جلد الإنسان.

يقول الدكتور سمير طوبار في كتابه (التضخم في مصر):

(الإسراف والفاقد في ميزانية الأسرة ينشأ عنهما انخفاض في مستوى معيشتها وتضاؤل مدخراتها، ويترك ذلك انعكاسات على زيادة الطلب في السوق ونقص مصادر التمويل، وينتهي بقصور جهاز الإنتاج المحلي عن الوفاء بمتطلبات هؤلاء الأفراد واستيراد العديد من السلع..)

إن الاندفاع الاستهلاكي له انعكاسه الواضح على سلوك الأفراد وشدة تطلعهم إلى اقتناء وسائل الحياة المادية الحديثة في الملبس والمسكن والترفيه والحياة حتى أنهم في إنفاقهم يقدمون الكثير من هذه المتطلبات الثانوية على ضرورات الحياة مثل الغذاء أو الصحة.

يقول الدكتور صلاح الدين نامق في بحثه المعنون بـ(التضخم النقدي وارتفاع الأسعار): (إن المراجع الاقتصادية في كل من انجلترا وأمريكا ذكرت أن الرغبة القوية من جانب المستهلك في طلب السلع والخدمات والتي تتضمن كذلك رغبته في الاقتراض للإنفاق كانت دائمًا عاملًا مؤثرًا على الاقتصاد الوطني في تضخم الأسعار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى اليوم.

وقد أجرت إحدى الجامعات الأمريكية مؤخرًا بحثًا عن الاستهلاك على عينة تمثل مختلف شرائح المجتمع الأمريكي وكان من نتائج هذا البحث:

أولًا: أنه بالإمكان اختصار ما يقرب من40- 50% من النفقات التي تنفقها كثير من الأسر.

ثانيًا: أدلى أفراد عينة البحث برأي قالوا فيه أنهم لا يقررون الشراء في كثير من الأحيان بناء على حاجة حقيقية وإنما بناء على رغبة مطلقة في الشراء وهوس استهلاكي غير مبرر.

ثالثًا: اتضح أن نسبة كبيرة من الأسر تلجأ إلى الاستدانة والاقتراض بفوائد مرتفعة لتلبية حاجاتها مما يجعلها تدفع المزيد من دخولها كفوائد.

رابعًا: وهو أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن الأسر التي تحظى بإنفاق مرتفع تزداد فيها بالمقابل نسب الطلاق والتصدع الأسري وخلافات الأبوين وكذلك الانتحار.

إن تغير النمط الاستهلاكي ونوعية هذا التغير وسرعته ومداه ومؤشراته هو نتيجة لتغيرات حضارية، ومن ثم فنحن بحاجة إلى استيراد وسائل الإنتاج لا ناتجه من المواد الاستهلاكية، وبحاجة إلى إنتاج ما نستهلكه.

# وقفات مع ادخار الأسرة

**هل الادخار ظاهر تقدمية أم أنها من خصائص الدول النامية؟**

فقد قيل: لا تقاس ثروة الإنسان بما يكسب ولكن بما يدخره.

والادخار قد يكون آنيًا بقصد شراء حاجة تلزمنا، وقد يكون لفترة قصيرة كتأمين سكن أو مشروع سفر أو شراء منـزل أو الاستقرار والزواج، وقد يكون لفترة طويلة لضمان المستقبل.

**فلو قيل: هل الادخار غاية؟**

نقول: طبعًا، لا.

لأن الادخار هو وسيلة للانطلاق لمرحلة جديدة.

**ولو قيل: هل الادخار هدف؟**

نقول: طبعًا، لا.

لأن الادخار واسطة، الغاية منه قد تكون لضمان الشيخوخة والمستقبل، أو لزيادة الدخل أو رفع المستوى، وقد يكون الادخار لشراء حاجات ضرورية أو لتأمين مستقبل الأولاد، أو مجرد تمضية إجازة ممتعة، لكن الادخار يبقى ضرورة لأن الأمور قد تتطور، وليس من يضمن دوام الحال.

فمن لم يحسب ذهاب نفقته لم يحسب دخله. ومن لم يحسب دخله فقد أضاع أصله، ومن لم يعرف للغنى قدره فقد أذن بالفقر وطاب نفسًا بالذل. إذ مستقبل أي إنسان مرهون بما أعده ونظم شؤونه المالية لتحقيق برنامج حياته.

**فلو قيل: من يستطيع أن يدخر؟**

نقول: ليس من الضروري أن يكون لدينا ثروة لنبدأ الادخار، فلكل إنسان إمكاناته وطاقاته وحدوده، وعندما يكون ثريا فلا يعود بحاجة للادخار، كل إنسان وحتى الطفل الصغير يمكنه أن يدخر، وهو في الواقع قد يستفيد من أخطاء أبويه، فهما عندما يشتريان له حصالة يحاولان التعويض عن إهمالهما لأنهما لم يدخرا في حياتهما، فيزعمان أنهما سوف يوجهان أولادهما نحو الادخار.

**فلو قيل: متى يبدأ الادخار؟**

نقول: اليوم، نعم، فلنقرر اليوم أن ندخر إن كنا لم نقم بذلك حتى الآن، وإن كنا قد أخطانا في الماضي، فليكن قرارنا حكيمًا وصارمًا ولنقرر الآن أن نبدأ.

**فلو قيل: لمن ندخر؟**

نقول: لمستقبلنا ربما؟ ولكن المهم أن ندخر لأنفسنا وأولادنا، ليستمروا في العيش بمستواهم ((لئن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة)).

**فلو قيل: ما هو الادخار، إذن؟!**

نقول: إن مفهوم الادخار، كان بالماضي يعني الزراعة، بصورة عامة كما يشير إلى ذلك جعفر الجزار في كتابه (الادخار والاستثمار) وربما كان السبب والكلام للجزار هو في أن الزراعة تعطي إنتاجًا مضاعفًا وأمثالًا متعددة خلال فترة قصيرة، ثم انسحب مفهوم الادخار على كل شيء يمكن ادخاره، معنويًا كان أم ماديًا وإن كان غالب إطلاقه على الجانب المادي.

فالحيوان يدخر طعام أولاده في عشه أو حجره أو في جوفه، يدخر لنفسه ليعيش خلال فصل الجفاف، والنبات يدخر خلال فصل الصيف ليبقى ويعيش خلال الشتاء وليسترد حياته في الربيع.

وإذا أردنا أن نتعمق أكثر فبإمكاننا أن نقول إن جسم الإنسان وجسم الحيوان يدخر الغذاء أو المواد الضرورية لبقائه والتي يمتصها من غذائه.

والجمل يدخر الماء والطعام وهو مثال رائع لأسلوب حياتي متفوق، فبإمكانه أن يعيش في الصحراء القاحلة بدون ماء وتحت أشعة الشمس الحارقة عدة أيام مستعينًا بالمواد التي ادخرها وخزنها في سنامه إضافة إلى ما خزنه وادخره في بواطن معدته.

إذن: الادخار هو جمع جزء من الموارد وحفظها لإنفاقها في المستقبل عندما تنخفض أو تنضب الموارد.

وبلغة الاقتصاديين: الادخار اقتطاع نقدي من الدخل بعد الجزء المنفق من هذا الدخل على العملية الاستهلاكية، وهذا الاقتطاع النقدي قد يوجه للاستثمار أو التوظيف أو الاكتناز.

**فلو قيل: ما هو الادخار الإجباري؟**

نقول: أهم ما يمكن اعتماده من أساليب الادخار الإجباري هو استباق القرار، من حيث التنفيذ قبل الاستعداد الكامل فإن بعض التصرفات وإن تبدو متناقضة، فإن المجتمع الاستهلاكي الذي نعيش في ظلاله، قد سهلها بحيث أصبح الكثيرون يرون فيها حلولًا سهلة ومقبولة، ومفضلة، والشراء بالتقسيط يأتي بالدرجة الأولى. وخطر التقسيط يتمثل في المبالغة وتضخيم المصروفات، وعلى القدرة على الوفاء أو الحفاظ على مستوى الرفاه الناتج عن تسهيلات التقسيط.

**فلو قيل: ما هو الادخار المثالي؟**

نقول: إن استباق القرار والتقسيط مجرد أمثلة عند الادخار، بدءاً من الفراطة والفتات والادخار الإجباري فقد يجد بعض الناس أن مجرد التأمين على الحياة أو التأمين المرضي بأقساط مريحة هو ادخار مثالي ومقبول، ولا شك أن التأمين الصحي يعد فعلًا من الادخار.

**فلو قيل: لماذا ندخر؟**

نقول: إنه ووفق إحدى الإحصائيات العملية نجد أن الادخار يكون غالباً للأسباب التالية: لضمان المستقبل والشيخوخة، للمرض والمفاجآت، لتأمين سكن، لشراء حاجيات ضرورية، للزواج، لشراء سيارة، أو منـزل، لسداد بعض الديون والمستحقات، لتمضية إجازة ممتعة، لزيادة الدخل، لتحمل تكاليف الدراسة أو إعادة التأهيل، لرعاية مستقبل الأولاد.

فهل لدينا ادخارات كامنة لذلك، وهل ضمنا لأولادنا سلاحاً لا يستطيع أحد أن يأخذه منهم (العلم والتخصص)؟ وهل أمنّا لأنفسنا ولأولادنا دخلاً معقولاً مناسباً، يكفي للمحافظة على مستوى حياة كريمة، إذا ما توقفنا عن العمل الذي نمارسه؟

وهل فكرنا في عائلتنا وأولادنا، من بعدنا، وماذا يكون وضعهم بعد غيابنا، وكيف يتم التنسيق بما تركنا لهم وما سنتركه؟

وإن كانت لنا بعض المدخرات، فهل هي في موضعها الصحيح؟ فليس المهم أن يكون لدينا مال نقدي بقدر ما يكون لنا برنامج ادخاري واستثماري.

والحقيقة، فإن كان الادخار يأتي في الدرجة الثانية بالنسبة لسكان الدول الصناعية والدول الغنية والدول التي لديها صناديق مساعدة وجمعيات لضمان الشيخوخة وشركات لتأمين الدخل المستقبل، فإن الادخار هو أساسي في الدول التي لم تصل لذلك المستوى والتي تترك الفقير يموت ولا تقوم السلطة ولا الجمعيات بأي جهد أو أي برنامج يضمن مستقبل العجزة.

ومن ثم، فيمكن القول بعد ذلك كله، الادخار هو الحرص المادي، والتبذير هو اللامبالاة، فالحرص من ضرورات الحياة، والتروي والاعتدال هو التصرف السليم في كل شيء. وكل تطرف، وكل مغالاة تجعلنا نستنـزف طاقاتنا فتضعف إمكاناتنا وتنخفض مستوياتنا وتقصر أعمارنا، وتبدأ نهايتنا، فالادخار بالنسبة للمادة كالوقاية بالنسبة للجسم.

ختاماً أقول: علينا أن نميز بين الاعتدال والاقتصاد والإسراف والادخار من جهة، وبين الكرم والإسراف والتبذير من جهة أخرى.

فإن كانت أوضاعنا تسمح لنا أن نتصرف بكرم وأن نجود بما أنعم الله به علينا، فإن أي تطرف سواء في البخل والشح أو الإسراف والتبذير مرفوض شرعاً وعقلاً، وصدق الله القائل: ﴿إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾[الإسراء: 27].

# الأسرة وفخوخ التقسيط والديون

الناس في هذا العالم يبحثون عن الجديد يملأ الأسواق، لكن المشكلة هي لأننا بعد كل هذا التطور الحديث في الأدوات نجد أنفسنا مشدودين لكل ما يرد إلى السوق، ونحاول شراءه مهما كلفنا الأمر.

ومن هنا برز دور التقسيط بشركاته ومجالاته المتعددة سواء في مجال العقار أو السيارات أو الأثاث أو الأدوات الكهربائية وحتى الزواج والسفر.

إن بعض المستهلكين يفرح بشراء الجديد بالتقسيط وينسى أنه سيدفع ثمن هذا الفرحة باهظًا إذا لم يستطع التسديد، ولن يشفع له إغراءات الإعلان وتشويق الدعاية.

لقد تحول التقسيط من حل لمشكلة الحصول على منـزل أو سيارة أو علاج أو زواج أو تذكرة سفر إلى دهاليز الترف وحب التباهي والتفاخر، فكانت النتيجة مطالبات قضائية وإفلاس وديون متراكمة.

فماذا يفعل المواطن إن هو احتاج لمبلغ من المال لشراء سيارة أو أثاث أو أرض في الوقت الذي لا يملك فيه ذلك المبلغ، سوى أن يذهب إلى إحدى شركات التقسيط للحصول على قرض يفي بحاجته، وطبعًا يعود محملًا بنماذج طلبات القروض وقوائم الشروط والضمانات.

وفي البيت يبدأ المستهلك حساباته التي تشاطره مأكله ومشربه، معتمدًا على ظاهر الإفادة التي أخذها من شركات التقسيط، ويبدأ في مقارنة العروض والخيارات التي أمامه يستفيد من أي خفض في نسبة العمولة.

أما نسبة العمولة، فحين يسأل المستهلك أحد العاملين في مجال التقسيط عن النسبة يأتي الجواب بكل حنان وصدق (نحن نأخذ10% فقط) ومن ثم فلا يملك إلا الدعاء لشركات التقسيط التي يسرت للمحتاجين هذه المبالغ التي لا جور فيها ولا إجحاف ويبقى الظاهر غير الباطن، والقول غير الفعل، والنسبة المعلنة غير الحقيقية.

وحين يريد مستهلك معين قرضًا قدره تسعون ألف ريالا مثلًا، من إحدى شركات التقسيط يقال له إن النسبة (نسبة العمولة) 10% في السنة، والتسديد يكون على ثلاث سنوات، فيوافق على ذلك لتبدأ عملية الحساب التي لا ترحم.

النسبة الـ10% بالنسبة للقرض تساوي تسعة آلاف ريال في السنة ثم تضرب التسعة في ثلاث سنوات ليكون المجموع سبعة وعشرين ألف ريال.

وهنا مكمن الخطأ والوقيعة ومن ثم الفخ لأن السنة الأولى يفترض عمولتها فعلًا تسعة آلاف، أما السنة الثانية فالعمولة يجب أن تكون ستة آلاف وفي السنة الثالثة ثلاثة آلاف سنة، ومن ثم تصبح العمولة حوالي ثمانية عشر ألفًا وليس سبعة وعشرين.

لقد قامت إحدى الصحف بجولة في مدينة الرياض للتعرف على شركات التقسيط ومحاولة جمع معلومات تقريبية ترصد هذه الظاهرة (ظاهرة التقسيط) وحصلت على مجموعة من النتائج المهمة، منها:

50% من السكان دون سن الثلاثين من المقبلين بشكل مكثف على التقسيط.

نسبة النمو السكاني تصل إلى 8% سنويًا مما يعني تزايد هذه الظاهرة في الأعوام القادمة.

يبلغ حجم الطلبات على التقسيط ما مجموعه 1000 طلب شهريًا لدى شركات التقسيط في الرياض فقط.

تتراوح قيمة القرض المقدم إلى المستهلك الواحد في عمليات تأثيث المنـزل مثلا بين40-70 ألف ريال وتصل في بعض الحالات النادرة إلى مليون ونصف مليون ريال.

95% من المتقدمين بطلبات تقسيط هم من موظفي الدولة، حيث لا تقبل بعض الشركات الطلبات المقدمة من أفراد يعملون في شركات أو مؤسسات أهلية.

الحاجة الشديدة إلى شراء سيارة أو منـزل أو عقار أو أثاث وما شابه ذلك دعت إلى بروز شركات التقسيط وانتشارها، فلاقت رواجًا كبيرًا وإقبالًا متزايدًا من الناس.

إن شروط شركات التقسيط تختلف من شركة لأخرى، إلا أن معظمها يشترط إحضار صورة من هوية الكفيل المشتري وتوقيع سند لأمر الشركة بقيمة البضاعة مصدقًا من جهة العمل أو البنك الذي يتعامل معه المشتري والكفيل، إضافة إلى توقيع الكمبيالات من طرف المشتري.

وبعض الشركات تشترط شهادة تعريف من مكان عمل المشتري، وأن لا يقل راتبه عن خمسة آلاف ريال سعودي.

وبالرغم من الحرص الشديد الذي تتبعه شركات التقسيط للحصول على حقوقها من المشترين عن طريق التقسيط، بيد أن عدد الذين يتهربون عن أو يتأخرون في دفع الأقساط يتزايد كل يوم.

وبالتالي تزيد الإجراءات النظامية والقانونية التي تتخذها هذه الشركات ضد أولئك العملاء، والمشكلة أن نسبتهم وصلت في إحدى الشركات إلى30% يبحث عنهم وعن عناوينهم حاليًا عن طريق الحقوق المدنية ومكاتب الشرطة.

وتعد طرق التحصيل العامل المشترك الذي يربط بين جميع شركات التقسيط، فقد اضطرت إحدى الشركات إلى رفع دعاوى ضد عملائها في السوق وما زالت تلاحقهم في المحاكم وأقسام الشرطة.

إن الملفت للأنظار تعدد أشكال سلع التقسيط فهناك الأجهزة المنـزلية والسفر والزواج والعقار والأثاث والعقار والأراضي وأجهزة الحواسيب والسيارات، حيث تعد مثلًا سوق تقسيط الأجهزة المنـزلية في السعودية أكبر الأسواق العربية المماثلة، وتحرص شركات التقسيط في السعودية على اتباع أفضل الرسائل وأضمنها لتوفير أكبر عدد من العملاء.

لذا، تدخل جميع الأجهزة المنـزلية في إطار البيع بالتقسيط وأهمها: التليفزيونات والمكيفات والأفران والغسالات والثلاجات والمطابخ والأدوات المنـزلية وكاميرات الفيديو وما شابه ذلك.

ومع تغير أنماط الحياة تغيرت سلوكيات الناس وتعقدت تبعًا لذلك خططهم وأفكارهم ولأن الزواج من الآمال التي يتطلع إليها الشباب، فإن الرغبة فيه تجعلهم يفكرون في تكاليفه الكبيرة.

ولأن ظاهرة المهور الغالية تشكل أهم الأسباب التي تدفع إلى طلب الشباب السلف والأقساط لتدبير المبالغ المطلوبة للزواج وتأثيث منـزل الزوجية، لذا كان الإقبال على الشركات والجمعيات المهتمة بالزواج كبيرة، وباتت مشروعات الزواج فرصة لبعض الشركات لتستثمر أموالها من خلالها في صورة تقديم قروض للشباب لتجهيز وإعداد عش الزوجية.

خاصة وأن الديون راية ارتفعت على رؤوس عدد من الناس، فالديون ظاهرة انتشرت في عدد من البيوت، وهي داء أخاف قلوب الآمنين، وعائق كّبل أيدي السخيين.

فقد تكاثرت الديون على الناس حتى انتهى ببعضهم الأمر إلى السجون أو إلى لجنة تبيع الممتلكات لتعيد للدائنين أموالهم وحقوقهم.

إنّ أقل ما يمكن فعله في هذا الشأن هو توعية الناس وتذكيرهم بخطورة الديون من خلال مجموعة وصايا مهمة.

أولاً: أخي المسلم تذكر التنفير من الاستدانة واستشعر أحاديث رسول الله عليه الصلاة والسلام في عاقبة الديون، كما في صحيح الترمذي – رحمه الله – "نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يُقْضَى عنه" وكذا ما رواه مسلم – رحمه الله – "يُغفر للشهيد كل ذنب إلا الدَّين".

ثانياً: أخي المسلم لا تلجأ إلى الاقتراض إلا إذا كنت مضطراً، وأن يكون ذلك في حدود ضيقة فقد روى البخاري – رحمه الله – عن عائشة – رضي الله عنها – "أن النبي عليه الصلاة والسلام اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل ورهنه درعاً من حديد"، لأن من فوائد الرّهن أن يبادر المستدين إلى أن يكون جاداً في سداد ديونه.

ثالثاً: أخي المسلم اتق الله قبل الدَّين ومعه وبعده، بحيث ينصب دَيْنُك على رفع ضيق أو حاجة عن نفسك أو أهلك، واصدق العزم في رد المبالغ المستدانة عند تيسر ذلك، لأن وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً (الطلاق.4). ولأن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال – كما في صحيح ابن ماجة – رحمه الله – "ما من مسلم يدان دَيْناً يعلم الله منه أنه يُريد أداءه إلا أداه الله عنه في الدنيا".

رابعاً: أخي المسلم اعلم أن الدَّين هم بالليل ومذلة بالنهار، يقول القرطبي – رحمه الله – في تفسيره "وإنما كان الدَّين شيناً ومذلة لما فيه من شُغل القلب والبال والهم اللازم في قضائه والتذلل للغريم عند لقائه، وتحمل مِنَّته بالتأخير إلى حيث أوانه…"

خامساً: أخي المسلم تنبه لمساوئ البطاقات الائتمانية، فقد تبين أن مَنْ يستعملها يقع في محذورين:

أحدهما: الإسراف في المصاريف والاستغراق في الديون.

وثانيهما: الوقوع في دائرة الرِّبا، إن لم يستطع السداد في المدة المتفق عليها.

سادساً: أخي المسلم ابتعد قدر الإمكان عن التقسيط، إذ أصبح الناس في اندفاع كبير نحو شركات ومكاتب ومؤسسات التقسيط بشكل لافتٍ للنظر، وهذه ظاهرة غير صحية في مجتمع مسلم، وما ذلك إلا لأن التقسيط هو بداية المزلة والانزلاق في أتون الديون.

سابعاً: أخي المسلم ليكن لسانك رطباً بذكر الله تعالى، ثم بدعائه والالتجاء إليه سبحانه، وردِّد "اللهم إني أعوذ بك من ضلع الدَّين" اقتداءً بالرسول القدوة الأسوة عليه الصلاة والسلام الذي علمنا أن نقول:

"اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والجُبْن والبُخْل وضلع الدَّين وغلبة الرجال" كما في صحيح البخاري – رحمه الله –.

فقد كان رسول الله عليه الصلاة والسلام يُكثر من الدعاء ويطلب السلامة من ضلع الدَّين (وهو الذي لا يجد دائنه ما يؤديه من حق أو مال).

فعن عائشة – رضي الله عنها – أن رسول الله عليه الصلاة والسلام كان يدعو في صلاته قائلاً: "اللهم إني أعوذ بك من المأثم والمغرم" (أي الدَّين). فقال رجل: يا رسول الله ما أكثر ما تستعيذ من المغرم!!. فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: "إن الرجل إذا غرم كذب، ووعد فأخلف".

ويؤخذ من هذا أن الاستعاذة من الدًّين والاستدانة أمر مطلوب، لأنه ذريعة إلى الكذب في الحديث، الخُلف في الوعد مع ما لصاحب الدَّين من المذلة والمهانة، وما عليه من المقال.

وخلاصة القول إنّ ظاهرة الاستدانة والقروض غير الضرورية لا بد من الوقوف في وجهها بشدة وصرامة قبل أن يستفحل خطرها ويتعاظم ضررها فلا تبقي أحداً.

# الأسرة وهوس التسوق والشراء والماركات والتقنيات

ذات يوم أوقف الفاروق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ابنه عبد الله (وقيل جابر بن عبد الله) - رضي الله عنهم - وسأله: إلى أين أنت ذاهب؟ فقال عبد الله: للسوق. فقال الفاروق له: لماذا؟ فأجاب لأشتري لحمًا، وبرر ذلك الشراء بأنه اشتهى لحمًا فخرج للسوق ليشتري بعضًا منه، فقال له الفاروق أكلما اشتهيت شيئًا اشتريته؟

إنها حكمة اقتصادية خالدة، وقاعدة استهلاكية رشيدة، خاصة ونحن نشهد في أيامنا هذه سباقا محمومًا يترافق معه أساليب تسويقية جديدة، وأساليب إعلانية مثيرة، ووسائل إعلامية جذابة، ودعايات كثيفة من أجل الشراء والمزيد منه.

وقد تبين من خلال تحقيقات عديدة أن شريحة واسعة من الناس تشتري مالا تحتاج، وتستهلك من المنتجات والسلع أكثر من اللازم.

يقول وليام بن: إن ما ننفقه على أغراض الزينة الزائفة يكفي لكساء جميع العراة بالعالم.

وهكذا أصبحت حياتنا المترفة تملأ البطون بما لذَّ وطاب وتغذي الأرواح بأشياء فارغة وفاسدة، فكم هو سخف الإنسان الذي يتظاهر دومًا بالذكاء والمعرفة.

يقول سمايل: إن الحياة السهلة المترفة لا تدرب الرجال على بذل الجهد أو مواجهة الصعاب ولا توقظ فيهم تلك المقدرة اللازمة للجهد الفعال في الحياة.

بعض الرجال يعتبر اهتمام النساء الزائد بالموضات وبضرورة التجاوب معها بأنه انعكاس لعدم تحليهن بقدر كاف من المعقولية في التفكير.

يقول على غلوم: الشائع بيننا أن المرأة أكثر إسرافًا من الرجل، سواء في ملبسها أو إنفاقها، ولكن هناك من الرجال من هم أكثر إسرافًا في أموالهم وسلوكهم ومقتنياتهم، فالأمر نسبي ويرتبط بحجم ما يتوافر لدى الفرد من مغريات نحو الإسراف.

وتقول صباح المالكي في معرض حديثها عن الإسراف:

من أسباب الإسراف حاجة المرأة لتملك بعض الأشياء التي ترى أنها في حاجة إليها لتجميل منـزلها أو لإضفاء البهجة على الأسرة والأبناء بوجه خاص من ألعاب وملابس واحتياجات.

وتؤدي الأنانية والنفعية الشخصية في كثير من الأسر والمجتمعات إلى الإسراف في استغلال مصادر الدخل.

ومن ثم، ظهر على الساحة هوس تسوقي غريب وإدمان شرائي كبير، وحمى استهلاكية عجيبة، يؤجج ذلك كله إعلانات مثيرة ودعايات جذابة ومسابقات مغرية وحوافز مشجعة.

وأكثر الإعلانات أثرًا هي تلك التي يمكن إعادتها بصيغ متعددة، وفي أماكن يمكن رؤيتها من قبل أعداد كبيرة من الناس كبرامج التلفزيون المحببة للمشاهدين والصحف والأسواق المركزية.

تقول فوزية خليل - في معرض مشاركتها في تحقيق حول (هوس التسوق عند المرأة): إن هوس التسوق عادة ما يكون انفعاليًا، ويمثل عند المرأة طريقة تعويض عن معاناة عاطفية، أو نتيجة حرمان أو قلق أو تعاسة زوجية أو قلة حنان، وقد يكون هذا الهوس التسوقي عند النساء أكثر شيوعًا.

وفي التحقيق نفسه تقول بدرية المطيري: هناك من النساء من يشترين أغراضًا ليست ضرورية ولا في حدود إمكانياتهن ويدفعن بالرجال إلى دفع الكثير من أجل إرضاء رغباتهن الجنونية.

ومن أهم نتائج تحقيق أجري حول الإعلانات التجارية والإسراف: الإعلانات تدفع المرأة للشراء والمزيد منه، كما أن المرأة تشتري السلعة عادة على سبيل التجريب نتيجة الإعلان عنها.

والمسابقات العديدة تغري الأطفال بالشراء بكثافة، ووصل التحقيق إلى نتيجة مهمة: الإعانات التجارية مسؤولة إلى حد كبير في دفع الناس إلى الإسراف وخاصة المرأة، جريًا وراء التفاخر والمباهاة أو حبًا للاستطلاع أو رغبة في التقليد.

إن عادة التقليد بين الناس لا تقتصر على قطر من الأقطار أو جنس من الأجناس، بل إنها عادة عالمية يصعب تغييرها.

إن النفس البشرية نفس لا تشبع، وفي الوقت نفسه لا تقنع، فهي متطلعة لكل نوع، متشوقة لكل شكل، فضولية لكل لون.

نعوذ بالله من عين لا تدمع، ومن قلب لا يخشع، من نفس لا تقنع، ومن بطن لا يشبع، ومن دعاء لا يستجاب له.

والتخمة، السمنة، السرف، التبذير، الترف، التبديد، الاستنـزاف، تلال النفايات والقمامة، الثنائيات الاجتماعية، الترهل، اللامبالاة، وكفر النعمة.. ما هذه إلا بعض آثار لاشك أنها تتولد من السلوك الشرائي غير المنضبط، ومن الإدمان الاستهلاكي غير المتزن ومن الإنفاق البذخي غير الرشيد.

إن صناديق القمامة تشهد أكياسًا من الزبالة وألوانًا من النفايات المنـزلية أشبه بالتلال نتيجة الاستهلاك المنـزلي الشره، وصدق من قال إن الاستهلاك هو طوفان التلوث القادم.

فإذا أضفنا إلى ما سبق شيوع أخلاقيات الأنا والحسد والجشع والمباهاة والتقليد وكسر قلوب الفقراء والمساكين والمحتاجين واختلال الميزانيات الأسرية والاستدانة، فإن هذا كله يستلزم أن نقف في وجه الوحش الاستهلاكي والغول الشرائي والإدمان الإنفاقي والهوس التسوقي من أجل أن نغلق وبشكل نهائي الملف الأسود للاستهلاك في كل بيت، وعند كل أسرة وداخل كل مجتمع، وفي أي دولة.

إننا لو جمعنا كل ما ينفق على الأمور التافهة في صندوق موحد، ثم أنفق هذا على إزالة أسباب المأساة من حياة الكثيرين، لصلحت الأرض وطاب العيش فيها.

وإذا تمثلت أعمالنا بالتدبير وحسن التصرف فإننا نستطيع التخلص من النقيضين وهما الإفراط في الإنفاق والاستهلاك وحالات العوز والفقر. إذ يمكن للأول سد حاجات الثاني، بحيث يقترب النقيضان إلى معدل معقول.

إننا نرحب بالمعلومات الجيدة التي يجري تفسيرها بتعقل ولكننا لا نريد من أطبائنا الاقتصاديين إخفاء الحقائق عن المريض.

أيها المستهلك اسع لأن تكون سعيدًا لا ثريًا، ففي السعادة قناعة لا يوفرها الثراء، وإن أردت السعادة وجه اهتمامك إلى قضاء حاجاتك الأساسية ولا تكترث بما هو زائد عنها، ولتكن حاجاتك قليلة، واقضها بنفسك.

في الختام أقول: هل مازلنا مصرين على أن نشتري كل ما نشتهي إذا كانت الإجابة بـ نعم، فمن ثم علينا أن نواجه مستقبلًا مخيفًا وغولًا خطيرًا ونهايةً سيئةً، وإن كانت الإجابة بـ لا، فمن ثم علينا أن نصحح أوضاعنا ونقوِّم استهلاكنا ونرشِّد إنفاقنا، لنكون أفرادًا صالحين ولنبني مجتمعًا متماسكًا، ولنحافظ على هوية أمتنا الإسلامية.

## الأسرة وترشيد الاستهلاك

# ترشيد استهلاك المياه:

إن الماء عنصر أساسي للحياة، شاء الله تعالى أن يكون أصل الحياة ومنشأها، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء:30] وقال عز وجل: ﴿وَيُنـزلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ [الأنفال:11].

ومن ثم فينبغي المحافظة على هذه النعمة وعدم إهدارها بدون فائدة، وللمحافظة على الماء ينبغي مراعاة:

قفل الصنابير جيدًا بعد الانتهاء من استعمالها.

إصلاح أي تلف أو عطل مباشر حتى لا يتسبب في فقد كميات كبيرة من الماء.

عدم التبذير في استخدام الماء عند غسل الخضار والفواكه، ومحاولة ملء إناء الخضار وغسلها به.

الاقتصاد قدر الإمكان عند عمليات التنظيف اليومي أو الأسبوعي.

تحذير الأطفال من اللعب في الماء.

إن اقتصاديات المنـزل بمجالاتها المختلفة من مياه وتغذية وملابس وإدارة منـزل ورعاية للطفولة تهتم بالأسرة التي هي نواة المجتمع، فإن صلحت صلح المجتمع بأكمله.

خاصة أن الحياة في المجتمع المدني الحديث صارت أكثر تعقيدًا وتداخلًا.

# ترشيد استهلاك الكهرباء:

إن التقدم العلمي أدي إلى زيادة الأجهزة والأدوات الحديثة المستخدمة في المنازل، وهذه الأجهزة والأدوات الحديثة إذا استخدمت بطريقة غير صحيحة فإنها ستؤدي إلى أضرار وأخطار تهدد سلامة الأسرة.

ولذا، ينبغي أن يهتم جميع أفراد الأسرة باتباع القواعد الصحيحة للسلامة والتعليمات الموجودة على الأجهزة، لتوفير الأمان في المنـزل.

ولحماية الأسرة من زيادة المصاريف الناتجة من استهلاك الكهرباء ينبغي اتباع الخطوات التالية:

الحرص على عدم ترك الإضاءة ليلًا، والتقليل منها.

عدم استخدام الإضاءة في النهار.

تعويد الأبناء على التجمع في غرفة المعيشة مجتمعين.

عدم تشغيل الأجهزة الكهربائية لمدة طويلة والحرص على اختصار الوقت والنفقات.

الحرص على قراءة كتيب التعليمات المرفق بالأجهزة الكهربائية.

الاستعانة بقراءة التوصيات الصادرة من هيئة المواصفات والمقاييس.

إن الارتفاع في سعر الكهرباء، القصد منه ترشيد المستهلك له، ودفعه إلى عدم الإسراف في استخدام الإضاءة والأجهزة الكهربائية المتعددة والمنتشرة في المنازل.

إن على ربة المنـزل أن تكون أول من يحافظ على ميزانية الأسرة وتحاول الاقتصاد في النفقات.

# ترشيد استهلاك الغذاء:

اهتم الإنسان منذ القدم بحفظ الأغذية وكان التجفيف هو أول ما استخدم لحفظ الغذاء من الفساد، ويدل على ذلك الآثار القديمة التي اكتشفت، فقد عمد الإنسان للاستفادة من طاقة الشمس وحركة الهواء الطبيعية في تجفيف الأغذية، حيث تتوفر الخضر والفواكه بكميات كبيرة أثناء موسم إنتاجها، مما يستوجب الحفاظ عليها بطرق عديدة، لاستخدامها في وقت ندرتها.

وللمحافظة على الأغذية وترشيد الاستهلاك ينبغي مراعاة:

قيام المستهلك بشراء ما يحتاج إليه من طعام وغذاء بنفسه.

التخطيط لما يحتاج إليه المستهلك فعلًا من الأغذية وعدم الشراء عشوائيًا.

مقارنة الأسعار بين أكثر من محل أغذية للاستفادة من فروقات السعر.

عدم التسرع في اختيار الأغذية، بل إن التمهل في الفحص والمقارنة عادة ما يوفر المال.

شراء الأغذية الطازجة في موسمها.

التأكد من تاريخ انتهاء الصلاحية لتلافي شراء أطعمة فاسدة.

إن عملية الشراء ليست عملية سهلة كما يظن بعض الناس، بل تحتاج إلى تفكير ودراية عند اتخاذ قرار الشراء.

وأول ما ينبغي مراعاته أثناء عملية الشراء هو عدم الشراء أكثر من الحاجة وشراء كميات الغذاء اللازمة لتجنب التلف والفساد.

# ترشيد استهلاك الملابس:

مهما كان ما تنفقه الأسرة سواء كان جزءًا صغيرًا أو كبيرًا من دخلها على الملبس فهو يتطلب تخطيطًا ومعرفة بالملابس وممارسات الشراء لإنشاء دولاب ملابس مناسب لجميع أعضاء الأسرة من خلال ميزانية محددة.

وللاحتفاظ بدولاب ملابس مناسب ينبغي مراعاة:

تحديد احتياج كل عضو من الأسرة من الملابس طيلة العام.

تحديد الاحتياجات اللازمة من الملابس الجديدة.

تقدير تكلفة كل نوع من الملابس الجديدة لكي تتناسب التكاليف مع دخل الأسرة.

مقارنة التكاليف التقديرية للملابس الجديدة بميزانية الملابس المسموح بها.

الاستفادة من مواسم التخفيضات، دون الانسياق وراء أي تخفيضات.

الاهتمام بخياطة ملابس الأسرة ذاتيًا لتوفير مبالغ نقدية لدخل الأسرة.

حفظ الملابس بطريقة سليمة، وغسلها عند الضرورة.

وينبغي أن تبدأ حماية المستهلك في شراء الملبس بالمستهلكين أنفسهم فينبغي أن تتطور اتجاهاتهم وتنمو نحو معرفة المشتريات والرغبة في الحصول على أحسن نوعية مع أقل كمية بنقودهم. مع أخذ الحذر من العلامات التجارية المقلدة والإعلانات المضللة.

# ترشيد استهلاك الأثاث:

إن عملية تأثيث المنـزل من الأمور المهمة التي تواجه الأسرة نظرًا للمبالغ الضخمة التي تحتاجها، ولكن ببعض الدراسة والحكمة يمكن لربة البيت أن تجعل من بيتها نموذجًا للأناقة دون إرهاق لميزانية الأسرة.

وعند اختيار أثاث المنـزل ينبغي مراعاة:

الشراء من محلات موثوق بها، وعدم الاستعجال في عملية الشراء، إلا بعد التأكد من جودة الأثاث المختار.

عدم الانجذاب لضخامة المحلات ذات الديكور الفخم والأثمان المرتفعة.

الاقتصاد في شراء الأثاث واختيار ما تحتاج إليه الأسرة، ولا داعي لأن يكون المنـزل معرضًا للمفروشات.

البساطة مع الذوق في تأثيث المنـزل واختيار الأثاث.

اختيار الأثاث المناسب لحجم الغرفة المراد تأثيثها.

إن المنـزل هو المكان الذي يأوي إليه الأفراد بعد مجهود يوم كامل، فالأب ذهب للعمل، والأبناء للمدارس والأم للعمل.

ومن ثم فجميع أفراد الأسرة في حاجة إلى الجو المناسب والمكان الملائم والذي يمكن توفيره من خلال غرفة الجلوس أو المعيشة بشرط توفير المقاعد المريحة والإضاءة الكافية والمناظر البديعة وبعض الوسائل الترفيهية من أجل سعادة الأسرة.

## الركيزة الثالثة: اقتصاديات البيت

# سلوكيات اقتصادية خاطئة

إن هناك سلوكيات اقتصادية بدأت في الظهور والانتشار في المجتمعات المعاصرة تمثل عبئًا اقتصاديًا لها آثار ضارة على الاقتصاد الأسري وكذلك الاقتصاد الوطني فضلًا عن اقتصاد المجتمعات.

فما زلنا نجد عند أغلب الأسر حتى ذات الدخل المحدود تصرفات لا مبرر لها سوى العادات والهوى والتقليد والمباهاة، خدمًا ومربيات وسائقين مستوردين من الخارج، واحتفالات مكلفة وملابس للنساء والأطفال بأسعار مرتفعة جدًا، وبنودًا استهلاكية أخرى تثقل كاهل ميزانية الأسرة، وما ذاك إلا لتلبية دواعي الاستعراض الاجتماعي وحب الظهور.

كما أن تخمة الاستهلاك وعادة الصرف والإنفاق غير الموجه من العادات السيئة التي أدت إليها ظروف الحياة الجديدة.

وقد ساعد على انتشار تلك السلوكيات والعادات، وبروز العقلية الاستهلاكية المدمرة وانتشار الثقافة الاستهلاكية الخاطئة عوامل عديدة منها: إغراق السوق بصنوف الكماليات والإعلان عنها بطريقة مثيرة، وكذا انخفاض الوعي الاستهلاكي لدى أفراد المجتمع، وعدم توجيه أفراد المجتمع بشكل مباشر.

ومن المعلوم، أن أوجه الصرف الباذخ ينبغي على الأفراد والأسر والمجتمعات إعادة النظر فيها والتخلص من الأنماط البذخية والاستهلاكية المفرطة ومظاهر المباهاة والتعالي المتمثلة في مناسبات الأعراس والولائم والمآتم.

فمن في المعروف اقتصاديًا في كل دول العالم بأن أنسب وسيلة لتقريب القرارات الاستهلاكية للأفراد هو الرشد الاقتصادي المتمثل في الأسعار، بحيث تكون لهذه الأسعار فعالية في التخلص من الاستهلاك التبذيري أو لأغراض التفاخر.

إن ضوابط السلوك الاستهلاكي السليم تؤدي بصورة مباشرة للحد من آثار تلك السلوكيات والعادات الاقتصادية الخاطئة، وتحقق للمجتمع مزيدًا من النمو والرفاه والاستقرار.

يسود عالم اليوم بكافة دولة، متقدمة كانت أو نامية، ظواهر سلوكية استهلاكية عديدة، جعلت من الإنسان المعاصر مجرد آلة أو أداة استهلاكية، لا همَّ له إلا أن يقتل نفسه جهدًا ليزيد دخله ويحصل على ما يشتري به من أدوات استهلاكية مادية غير ضرورية، فرضتها على تفكيره وسائل الإعلام وفنون الإعلان، بزعم أنها مقاييس المكانة الاجتماعية ومصادر للهناء الفردي، ومن ذلك:

أولًا: ظاهرة المجتمع الاستهلاكي: والمجتمع الاستهلاكي مجتمع يسوده المال من حيث يلهث فيه المرء وراء الكسب ليتمكن من استهلاك أوفر ورفاهية أفضل، ومن حيث إن حركة الاستهلاك هذه موجهة بالفعل ومخطط لها بشكل مدروس ومبرمج.

وللأسف فإن العالم الإسلامي قد تحول إلى مجتمع استهلاكي تسوده تطلعات عارمة للثراء الفاحش على حساب كثير من القيم الدينية والاجتماعية والإنسانية.

لقد فهم العالم المتقدم الصناعي أوضاعنا الدينية والاقتصادية والاجتماعية قبل غزوه لنا بفكرة المجتمع الاستهلاكي.

فمن الملاحظ أن العالم الغربي ومن خلال تبنيه لمبدأ حرية المستهلك، حريته في اختيار ما يشاء من السلع والخدمات، وحريته في توزيع دخله بين تلك السلع والخدمات، قد أكسب مجتمعه عادات استهلاكية سيئة نقلها إلى مجتمعنا الإسلامي المعاصر بوسائل عديدة ومن خلال وسائط مميزة.

ثانيًا: ظاهرة الشراء النـزوي: والشراء النـزوي هو شراء سلع لم تكن في ذهن المشتري قبل دخول المتجر أو السوق.

وقد أصبح هذا النوع من الشراء عادة استهلاكية وظاهرة سلوكية نتيجة لحدوثها باستمرار خاصة بعد انتشار المتاجر التي تعرض السلع بشكل جيد وجذاب، وتستخدم أسلوب الخدمة الذاتية.

إن هناك العديد من الدراسات التي أثبتت أن60% من قراراتنا قرارات نـزوية.

ثالثًا: ظاهرة حمى الشراء: إن الإدمان على الشراء لا يقل خطرًا ودمارًا نفسيًا عن خطر الإدمان على الكحول والمخدرات.

جاء في بعض التحقيقات الصحفية ما يلي:

تقول إحداهن: أنـزل إلى السوق وليس لدي نية للشراء، فخطرت على بالي أشياء فاشتريتها، وتقول أخرى: إننا نستسلم للإغراء، فنشتري مالا نحتاج إليه، وتقول ثالثة دائمًا ما أشتري أشياء زائدة عن حاجتي، وتقول إحدى النساء: إن السبب الرئيس الذي يكون وراء دفع النساء إلى الإفراط في إنفاق المال هو السعي الدائم منها من أجل الحصول على إحساسها بالرضا.

لقد باتت حمى الشراء والتسوق تستشري كثيرًا، لأن ضغوط الشراء الدعائية والتسابق من أجل رفع مستوى المعيشة وتسهيلات البيع وأسلوب العرض تتحكم في الإنسان، وقد أوقعت بأسر كثيرة في شباك هذا الهوس.

رابعًا: ظاهرة الاستهلاك التبذيري: حيث تنتشر هذه الظاهرة في بعض المجتمعات على شكل إسراف في الإنفاق على سلع ترفيه وكمالية.

وعادة ما يكون هذا النوع من الإنفاق والتبذير مقترنًا بمستويات عالية من الدخول.

إن الاستهلاك التبذيري إنفاق على سلع غير ضرورية وفي مناسبات غير ضرورية، يشوبه الإسراف والترف بقصد حب التباهي والظهور وتعويض نقص اجتماعي معين.

كما أن الاستهلاك التبذيري يعد استنـزافًا للموارد والدخول، إذ هو إنفاق بدون عائد.

ويعد من جهة أخرى استهلاكًا غير ضروري يدخل في إطار إهدار الثروة.

وخطورة هذه الظاهرة أنها بدأت في الانتقال إلى ذوي الدخول المحدودة غير المدركين لحجم مخاطر هذا الاستهلاك.

# عادات شرائية خاطئة

من أهم مظاهر الضياع في الموارد الاستهلاكية الخسارة الاقتصادية الناجمة عن الجهل والخرافة في شراء الضروريات.

فالعادات الشرائية تميل لأن تكون ثابتة مهما كانت خاطئة، وغالبًا ما يقوم استهلاك الفرد على أساس عشوائي مرتجل لا على أساس رشيد، إذ هو يستند على عادات شرائية غالبًا ما تكون خاطئة ويستمر الفرد في أدائها لأنه وجدها هكذا أو بدافع التقليد للآخرين.

ومن أوضح الأمثلة للعادات الشرائية الخاطئة: أن الناس يشترون التفاح بلونه الأحمر وليس لقيمته الغذائية كما يفضلون الخبز الأبيض على الخبز الأسمر وهو الأفضل من الوجهة الغذائية.

إننا إذا استطعنا تعليم المستهلك الأصناف التي تعطي قيمة غذائية أفضل وبأقل نفقة، فإننا نوفر الكثير من العمل الإنتاجي.

إن الإعلان يعد مسؤولاً إلى حد كبير عن تكوين مثل هذه العادات الشرائية الخاطئة.

فقد يعمد المعلنون إلى تشكيك الناس في سلع قديمة لينصرفوا عنها إلى شراء سلع جديدة، وهذا يمثل ضياعًا في الموارد الاستهلاكية.

ومن خلال دراسات وتحقيقات عديدة تبين أن الإعلانات التجارية تمارس دورًا كبيرًا في خداع المستهلك وفي دفعه إلى المزيد من الشراء لأشياء كثيرة لا حاجة به إليها فعلًا، وهذا هو الإسراف بعينه.

بل وتمارس الإعلانات دورًا كبيرًا في تغليب البواعث الوجدانية مثل التقليد وحب التميز والزهو والطموح والدهشة على البواعث العقلانية.

ففي دراسة علمية أجريت على سلوك المستهلك السعودي تبين أن 40-60% من دخل الأسرة ينفق على الغذاء، و15-20% على الكساء، ومثلها على الترفيه والعلاج والسياحة، و5- 10 % على التأثيث ومثلها على الأجهزة الكهربائية، و5-15% على التعليم ومثلها على السكن، ومثلها كمدخرات.

إننا في حاجة عاجلة لتصحيح عاداتنا الشرائية الخاطئة، وترشيد أنماطنا الاستهلاكية وتقويم أوضاعنا الاقتصادية، لتكون أكثر عقلانية وواقعية.

جاء في كتاب (إلى مؤمنة - أحاديث لا تنقصها الصراحة) للأستاذ محمد رشيد العويد: تنشأ المشكلات الزوجية بسبب رغبة قوية في نفس الزوجة بالشراء، شراء ما تحتاجه وما لا تحتاجه، فأمتع وقت لديها هو الذي تمضيه في السوق تنتقل من محل إلى آخر.

إنه إدمان الشراء شهوة عارمة للشراء والمزيد منه.

وقد أشارت باتريشيا روبرتس لخطر هذه الشهوة بقولها:

إن الإدمان على الشراء لا يقل خطرًا ودمارًا نفسيًا عن خطر الإدمان على الكحول أو المخدرات.

ويمكن أن يكون الإدمان على الشراء ردة فعل للكآبة والتوتر النفسي وحالات القلق، فيجد المرء المتنفس الوحيد له في الإغراق بالشراء، فقد يشتري سلعًا ليس في حاجة لها.

ثم إن المدمن على الشراء يعاني نوعًا من الندم أو تأنيب الضمير، لأنه يندم بعد الشراء كما أن المدمن على الشراء كثيراً ما يعاهد نفسه ألا يفعل ذلك.

ومما يلاحظ أن الإدمان على الشراء ينتشر كثيرًا بين الناس غير السعداء في حياتهم الزوجية. وهم يجدون فيه عملية هروب من وضع غير مريح. وللأسف، فإنه نتيجة للإدمان على الشراء فإن المدمن على ذلك يصاب بنوع من الاستهتار بالالتزامات، وربما يكون عرضة لمشاكل الديون والأقساط.

ومن النصائح الموجهة في هذا المجال:

ضرورة تذكر ملايين المسلمين والمسلمات الذين يفتقدون الحاجات الأساسية، كما يفتقدون السكن المريح والطعام الوفير والثوب الدافئ.

ضرورة تقدير الزوجة لما يبذله زوجها من جهود وعمل لقاء الحصول على الأموال اللازمة والتي ينفق أجزاء منها على شراء الاحتياجات والسلع الضرورية للأسرة.

أهمية معرفة أن المعيشة الهانئة والسعيدة وسعة العيش قد لا يدوم ذلك كله وقد تم بالأسرة أيام صعبة يحتاجون معها إلى كل ما أنفق دون حساب.

ضرورة توفير مبالغ كافية لتنشئة الأطفال وتحقيق الحياة الكريمة لهم، مصداقًا لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ((لأن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)). ورحم الله الفاروق - رضي الله عنه - القائل لرجل من أصحابه اشترى لحمًا: (ما هذا؟) قال: لحم اشتهيته فاشتريته، فرد عمر - رضي الله عنه - قائلًا: (أكلما اشتهيت اشتريت؟).

الإعلان التليفزيوني يثير الشهية ويحث على الفضول ويدعو إلى المغامرة أحيانًا، ويفتح أبوابًا جديدة في الشراء والاستهلاك والتسوق، ولذا يعمد المنتجون إلى إيهام المشاهدين بالحاجة المُلِحَّة لهذه السلعة أو تلك.

إن مهمة الإعلان التليفزيوني الأساسية تكمن في جعل الناس يستمرون في الشراء الدائم من خلال العمل الدائم للحصول على المال اللازم للشراء.

ولا عجب، فإنه حسب بعض الإحصاءات تم إنفاق نحو 84 مليار دولار في الدعاية والإعلان عن السلع والخدمات في عام واحد فقط!!

وقد قيل: إن اقتناء التليفزيون والفيديو أو أحدهما يُعدُّ إشارة واضحة لتخطي الأسرة حدود الاقتصاد في المعيشة إلى الانغماس في حمأة الاستهلاك، وحمى الشراء التي يعمل منتجو السلع على تعميمها وإشاعتها!!

إن الشراء النزوي أو التلقائي كما اصطلح عليه، يعني شراء سلع لم تكن في ذهن المشتري قبل دخوله المتجر أو السوق.

وقد أصبح هذا النوع من الشراء عادة استهلاكية وظاهرة سلوكية نتيجة لحدوثها باستمرارها، خاصة بعد انتشار المتاجر وما يعرف بالسوبر ماركت – الأسواق المركزية – التي تعرض السلع بشكل جيد وجذاب وتستخدم أسلوب الخدمة الذاتية.

وحسب بعض الدراسات والإحصاءات فإن هناك 60% من قراراتنا قرارات نزوية!!.

إنَّ جزءًا من عمليات الشراء فيه مسايرة لما يحدث في المجتمع سواء بين الأصدقاء أو الزملاء أو الأسر أو الجيران من أجل ظهور الشخص بالصورة المقبولة اجتماعيًا. وما يحدث في حفلات الأعراس والمناسبات العامة دليل على ذلك؛ فبعض الناس ينفق في هذه الحفلات الكثير من الأمور مسايرة لضغوط المجتمع، وحتى يظهر أمام الآخرين أحسن الناس.

ومن النماذج التي تؤكد وجود ما يعرف بالمحاكاة والتقليد لاستهلاك الآخرين هو ما نشاهده من أن فساتين الأفراح لا تلبس لأكثر من مرة أو مرتين وكذلك المجوهرات، بل وفي مناسبات الولائم لا يوجد حسن تدبير، بل عنصر التفاخر والتبذير.

وللأسف، فإن ثقافة الاستهلاك – وعلى كافة المستويات – أصبحت في السنوات الأخيرة هي الثقافة المهيمنة على كثير من الناس.

وما ذلك إلا لعدم تجذر الثقافة الدينية في النفوس؛ ففي حين أخذ الكثيرون يلهثون وراء المادة واستهلاكها نسي أولئك – أو تناسوا – عقائدهم وتخلوا عن قيمهم لأجل المادة والمال!!.

# البعد الاقتصادي للسفر والسياحة

إن كل سعي للإنسان محسوبٌ عليه ومجزيٌ به فمن اغتدى في مرضاة الله وسعى على نفسه وأهله في ما أباحه الله، فقد سعى في إعتاق نفسه، ومَنْ غدى أو راح في سخط الله أو في طريق يؤدي إلى سخط الله فقد خسر نفسه وأهلكها.

لذا، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (... كل الناس يغدو فبائع نفسه، فمعتقها أو موبقها...) رواه البخاري.

وهكذا يوجز رسول الهدى مفهوم الغدوة والرواح بشتى أشكالها وأنواعها.

ولا ريب أن السفر يندرج تحت هذين القسمين المذكورين في الحديث الشريف، ومن المؤكد أن السفر كما ورد عن رسولنا الكريم عليه الصلاة والسلام قطعة من العذاب.

وإن كان فيه شيء من المتعة والاستجمام مما يهيئ النفس للإقبال النشط على ما ألزمها به الإنسان من جدّ وعمل.

فليس السفر كله فراق أحبة وندامة ولهان، بل قد يكون فيه سلوى وتجديد مقام وبناء أمة، كما كان في أعظم سفر قام به النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم بالهجرة إلى المدينة المنورة.

وقد يكون في السفر منافع عزيزة وفوائد جمة كما حصل لعلمائنا ومحدثينا في طلب العلم والرحلة فيه.

إلى جانب ما سبق هناك زيارة الأقارب وصلة الأرحام والتفكر في مخلوقات الله، بما يُعرف عند الفقهاء بأسفار الطاعة.

ولقد بيّن الإمام الشافعي رحمه الله بعض فوائد السفر، فقال:

تغرّب عن الأوطان في طلب العلى

 وسافر ففي الأسفار خمس فوائد

تفـريجُ همٍّ واكتسـابُ معيشـة

 وعـلمٌ وآدابٌ وصُحبةُ ما جـد

بَيْدَ أن هناك أسفاراً لا تخلو من منكرات ومعاصي، يهدف أصحابها للنزهة والخلوة وقضاء الأوقات في المعاصي، مع ما يكتنف السفر من محاذير وأخطاء.

لذلك، رأيت أهمية التنبيه والإشارة والتلميح والتذكير والتصريح لعل إخواني يحذروا من شرور السفر ويبتعدوا عن مخاطره ويتجنبوا آثامه ويتحلوا بآدابه ومستحباته.

**فأولاً:** فإن من منكرات السفر: سفر الإنسان ليلاً وحده، إذ يفضِّل بعض الناس السفر وحده ولا يجد في ذلك أي غضاضة ولكن حينما يحتاج إلى عون أو يصاب بأذى، سرعان ما يستشعر أهمية الرفيق وقد حذّر رسولنا من الوحدة سفراً، فقال عليه الصلاة والسلام: (لو يعلم الناس ما في الوحدة، ما أعلم ما سار راكب بليل وحده) وقد ورد: (الراكب شيطان…).

**ثانياً:** فإن من الأخطاء والمحاذير الصحبة الفاسدة في السفر، فمن الطبعي أن يصطحب الإنسان في سفره صديقاً مؤنساً لـه في سفره وقد حثّ رسولنا عليه الصلاة والسلام على ذلك، بَيْدَ أن الذي يفعله كثير من المسافرين اليوم هو عدم انتقاء رفيق السفر. وكما قيل: فإن الصاحب ساحب) وإن من البلايا الحرص على خفة الدم والروح المرحة في الرفيق أكثر من التديّن والأخلاق!!

**ثالثاً:** السياحة سفراً من المخاطر العظيمة، خاصة بعدما ارتبط هذا المصطلح (السياحة) بالأسفار اليوم ارتباطاً وثيقاً، حتى أصبح المسمّى الشائع لأسفار الإنسان إلى الخارج.

فحينما يقترب الصيف ويبدأ موسم السفر، تبدأ الطيور الفارة من بلادها إلى مدنٍ معينة ولأهداف رخيصة!!

إذ لا نعتقد بأن الإنسان الذي يقتطع من وقته للنزهة البريئة والفسحة العائلية التي تخلو من المخالفات الشرعية، لا نعتقد أن في ذلك تثريباً ولوماً.

بَيْدَ أن حزم الحقائب وبعثرة الأموال وإنهاك الأجسام وتضييع الأوقات في غير مرضاة الله تعالى من المصائب والدواهي في الدِّين والأخلاق، في العاجل والآجل.

**رابعاً:** الذهاب لدور الأزياء والموضات الحديثة، إذ من منكرات السفر، قصد بعض النساء المسافرات إلى دور الأزياء الفاضحة الباذخة وملاحقة الموديلات والصرعات الغربية، وحمل ما خفّ وزنه وغلا ثمنه إلى بلاد المسلمين، ونشر هذه الملابس الفاضحة، الكاسية العارية بين أفراد المجتمع المسلم، وهذه بلوى افتتن بها كثير من النساء بَلْه الرجال.

وللأسف فإن بعض المسافرين لا يشتري ملابس أبنائه إلا من تلك البلاد، وبعض الفتيات لا ترضى إلا بتلك البضائع والموضات من كريستيان ديور وبيوت الأزياء الغربية، وهذا هو حال المترفين ممن ركنوا للخمائل والفساتين والأثواب.

والحق فإن من اخترع هذه الأزياء هم حفنة من التجار أكثرهم يهود!!

إن المجال لا يتسع لحصر تلك المنكرات المرتبطة بسفر المعصية والسياحة غير الهادفة، بَيْدَ أننا مطالبون ببيان بعض الأخطار لتحذير إخواننا وتذكيرهم، والذكرى تنفع المؤمنين.

فإلى جانب ما سبق، هناك مخاطر سفر المرأة بدون محرم، ونزع الحجاب وركوب المرأة مع السائق والزواج من أجنبية، وبيوت الدعارة والفساد ودخول البارات وشرب الخمر والمخدرات، ودخول المسارح ومشاهدة المسرحيات ولعب القمار وزيارة السيرك وأماكن اللهو؟!!

إن من منكرات السفر إلى بلاد المشركين السفر بالزوجة في تلك البلاد لقضاء بدعة شهر العسل في بلاد الكفر، فيأخذ الزوج الغبي زوجته البلهاء ويطيران كالبوم إلى بلاد الخراب والدمار؟!

ومن القصص المؤسفة في هذا المجال ما رواه أحد المشايخ عن أحد شبابنا المسلم الذي كان يحضّر رسالته ودراساته العليا في العلوم الشرعية عن شخصية الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز رحمه الله، ولم يتمكن ذلك الطالب النجيب من الحصول على شهادته حتى خضع لرأي أساتذته ونسب إلى ذلك الخليفة الزاهد ما لا يحمد من القول ولا يرضى به مسلم؟!

ختاماً أقول: يا رواد بانكوك وكازابلانكا ولندن وباريس… إن في رحاب الحرمين في مكة والمدينة أقدس بقعتين من النفحات والبركات الربانية والذكرى العطرة والأجواء الروحانية، ما يُغني.

## الطفل والنقود

إن الأخطاء التي يقع فيها بعض الآباء والأمهات في تربية أولادهم في هذا الزمان كثيرة، ومنها تنشئتهم على حب النقود والتعلق بها واكتسابها بطرق هينة دون كد أو عناء حتى إذا كبروا لم يعرفوا قيمة النقود وأهمية المحافظة عليها وكيفية إنفاقها وسبل استخدامها وفائدة ادخار بعضها، ومن ثم يقعوا فريسة سهلة للإسراف والتبذير، متى شحت نقودهم ويسهل عليهم عندئذ السعي لاكتسابها من حلال أو حرام، يقول خالد الشنتوت في كتاب (دور البيت في تربية الطفل المسلم) وقد اعتاد كثير من الآباء والأمهات إعطاء أولادهم نقودًا على أشكال مختلفة منها:

المصروف اليومي: فللولد مصروف يومي نقدي، يطالب به إذا تأخر عنه، وكأنه حق طبيعي له.

الترضية: فكلما غضب الولد قدم له أبوه أو أمه ريالًا أو أكثر ترضية له ليسكت.

الهدية: فكلما زار الأولاد أقاربهم وخاصة في الأعياد والمناسبات أهدوهم بعض الهدايا النقدية.

وللأسف، فإن معظم هذه النقود التي تدفع للولد يشتري بها المرطبات المثلجة أو الحلوى أو الأطعمة المستحدثة لدى الباعة المتجولين أو المطاعم المكشوفة، وكل هذا يسبب للولد الآلام والأمراض المتكررة المشاهدة هذه الأيام، ولا يقف الضرر عند حدود الجسم ولكن الضرر النفسي والخلقي أخطر من ذلك وأشد تأثيرًا، يقول خالد الشنتوت في كتابه السابق: ومن هذه الأضرار الوخيمة:

أ) اعتياد الولد اكتساب المال بسهولة وبدون كد أو عناء، ومن سمات النفس البشرية أن تتخلى بسرعة عن كل ما كسبته بسهولة والعكس صحيح.

ب) نظرة الولد منذ نعومة أظفاره إلى المال كوسيلة محترمة تجعل الولد يحترم من يدفع له نقودًا، والعكس صحيح.

ج) اعتياد الولد الإسراف وهدر المال، واعتياده ألا يدخر المال بل ينفق كل ما يكتسبه أولًا بأول، هذا الأمر يجعل الولد دائم الاحتياج للمال لمواجهة الإنفاق المستمر.

د) عندما يعوَّد الولد على هذا الإسراف ثم يقصر عنه لسبب ما، قد يلجأ إلى السرقة من والديه أو زملائه، ليستمر في الشراء والإنفاق.

وبعد، فقد اتضحت مشكلة النقود في حياة أولادنا، ومن ثم فلابد لنا من إسداء بعض النصائح المهمة في الموضوع، منها:

**أولًا:** لا ينبغي أن ندفع مالًا للولد دون سبب وعليه: فينبغي أن نبحث عن سبب ما كلما أردنا أن ندفع له، مثلًا ندفع للولد بعض النقود مكافأة له على مواظبته على الصلاة، أو مكافأة له على طاعة والديه، أو مكافأة له على الجد والاجتهاد في الدراسة، أو مكافأة له على التعاون ومساعدة إخوانه، وصلة أرحامه، وهكذا.

**ثانيًا:** يفضّل أن نعوِّد أولادنا منذ الصغر على عادة الادخار المنظم وليس الاكتناز المذموم، بحيث نوفر لهم حافظة أو حصالة نقود يضعوا فيها بعض ما يستلمونه ونراقبهم في ذلك حتى لا يصرفوا كل أموالهم، مهما كان قليلا.

**ثالثًا:** حبذا تعويد أولادنا منذ صغرهم على الإنفاق الخيري التطوعي في سبيل الله وتشجيعهم على البذل وتعويدهم على دفع الصدقات للفقراء من مالهم، والإحسان إلى الضعفاء والمحتاجين.

**رابعًا:** القدوة الحسنة من أحسن الوسائل وأفضلها، فلنكن أيها الآباء وأيتها الأمهات قدوة حسنة لأولادنا في حسن التصرف في المال، والاعتدال في الإنفاق واكتسابه من حلال، وبذله للمحتاجين، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ (24) لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (25)﴾ [المعارج: 24، 25].

وقال عليه الصلاة والسلام: ((لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع: عمره وشبابه، وعلمه، وماله: من أين اكتسبه وفيم أنفقه)).

خلاصة القول فإن تدريب الأولاد على السياسة الرشيدة لأموالنا من حيث حسن الكسب والإنفاق، بحيث لا إسراف ولا تبذير ولا تقتير ولا بخل، هذا التدريب من الأمور المهمة في التربية الإسلامية، عسى أن نربي جيلًا مسلمًا واعيًا صالحًا.

# اقتصاديات الحلي والمجوهرات

التزين والتجمل هو أساس اقتناء الحلي والمصوغات، كما أنه ميل إنساني تفرضه عوامل عديدة، منها الحاجة إلى تأمين الاستقرار النفسي وضمان المستقبل، حيث تشعر المرأة بشكل خاص بالأمان بما تحرزه من مصاغ.

إذ صروف الدهر متقلبة وغوائل الزمن غدارة، وكذلك أمزجة الرجال.

يقول د. سعد محمود الجادر: الرجل عند المرأة مخلوق لا أمان له، أما الأولاد فإنهم يتفرقون كل في فلكه، وتظل المرأة في خوف من الترمل في حالة موت زوجها أو هجرها أو اقترانه بأخرى، وتبقى وحيدة مع أطفالها.

إن المعادن النفيسة والأحجار الثمينة تعد غطاء ماديًا جيدًا، كما أن الذهب والفضة مقياس مهم للثروة وقاعدة متينة للحياة الاقتصادية.

فالإقبال على حيازة الذهب والفضة سبيكة وحلية عادة ناجمة عن الثقة العالية بهذه المعادن عبر العصور، حيث لا تتأثر بالعوامل الطبيعية ولا ضريبة عليها. كما أنه أفضل ما يورث للأبناء والأحفاد، ويمكن تحويله إلى نقود سائلة في أي وقت من الأوقات.

وقد كان لادخار المصاغ دور مهم في حفظ نماذجه عبر التاريخ الإسلامي سواء كمسكوكات يعثر على كنوزها المطمورة أو على شكل حلي ومواد زينة.

والآن حيث يتعاظم شعور الناس بالبحث عن عناصر الثقة والأمان من حوادث السرقة والسطو يلجأ كثير منهم إلى تخزين مصاغهم في صناديق البنوك.

ونتيجة لضعف أو انعدام أنظمة الضمان الاجتماعي في العالم الإسلامي تحل المعادن النفيسة مكان هذا الضمان.

ففي البلدان التي تمثل الطبقة الوسطى فئة مهمة في المجتمع يتطلع سكانها إلى اقتناء السيارات والأدوات الكهربائية والأثاث والتمتع بحياة جيدة، فإنهم يبيعون مقتنياتهم من الذهب والفضة لشراء احتياجاتهم.

أما في بلدان أخرى فإن أفضل ما يفعله الناس هو شراء المعادن النفيسة وإخفائها ادخارًا للمستقبل واحتياطًا للطوارئ.

ولذا، يمثل المصاغ في المجتمعات الريفية بنك العائلة وثروتها وصندوق توفيرها، مفتاحه عند الرجل الذي يعرف مقدار المدخرات، كما أنه يتربص فرصة هبوط الأسعار ويغتنمها في سبيل التجارة أو شراء بعض الحلي لنساء داره، فالرجل هو الذي يبيع ويشتري ويبادل ويغير الموضة.

ومن ثم فإن قيمة الحلي تتحول في حالات القحط والجفاف إلى موارد غذائية واستهلاكية تعين العائلة على الثبات والعيش والعمل بانتظار موسم أفضل.

ويعتمد رواج المصاغ في المعادن النفيسة على مستوى المعيشة ودرجة تحضر الشعوب وقيمتها وتقاليدها، فكلما ازدهر اقتصاد الدولة وكثر أغنياؤها شاع استعمال الموارد النادرة والسلع النفيسة ومنها الحلي الذهبية.

وما إن تتدهور الأحوال الاقتصادية التي تصحبها تغيرات مهمة في المجتمع حتى يتبعها استخدام موارد أرخص ومنها الفضة.

ويلاحظ بشكل عام أن متوسطي الدخل في البلدان الإسلامية هم أكثر فئات المجتمع الذين يتزينون بالحلي من الذهب أولًا والفضة ثانيًا.

وتمثل الحلي بالنسبة للنساء مجالًا مهما للتباهي، فيتزين بعدة قطع منها في آن واحد يحملنها في حلهن وترحالهن.

وتستخدم الحلي كهدايا بشكل واسع، فالفتاة تحمل حلية أمها التي أهدتها لها. هذا إضافة للهدايا التي تقدم في المناسبات، سواء في إطار العائلة من الأب والأم، أو من الزوج إلى الزوجة، دليلًا على اعتزازهم بها وحبهم لها.

والشيء نفسه بالنسبة إلى الهدايا المتعارف على تقديمها بين الأقارب والأصدقاء في الأفراح كالولادة والختان والمناسبات الأخرى، إذ تحصل الفتاة على سوار أو قرط أو خاتم. فحين تولد الفتاة يبدأ أهلها بتكوين رصيد لها ينفعها للزواج والمستقبل. والشبكة هي هدية العمر، ورمز وقيمة العروس في نظر أهلها وتقدير الخطيب لخطيبته.

وبعد الزواج تجر المرأة زوجها طوعًا أو قسرًا إلى أسواق الذهب تختار وتقتني وهو يدفع.

فالمرأة لا تكل في تكرار طلبها للحلي خاصة بعد زياراتها للأهل والأصدقاء، حيث تشاهد ما اشترته النساء وتتشبه بهن مهما كان وضعها الاقتصادي، والمالي ضعيفًا.

فالمهم لها، أن تشارك الأخريات الحديث عن الذهب وتتباهى بما لديها من حلي. إذ تحب غالبية النساء الظهور بمظهر الأناقة والغنى في آن واحد.

وتنعكس رغبة المرأة في الفخر والتباهي بثروة زوجها أمام المجتمع، وخاصة النسائي عن طريق لبس الذهب والألماس والأحجار الثمينة في المدينة.

ولا غرابة أن نجد بعض النساء يستعرضن أحياناً حلي صديقاتهن وأقاربهن لإظهار الثراء والغنى في المناسبات الاجتماعية والاحتفالات.

وتتزين النساء بكل حليهن في مناسبات محدودة مثل الزفاف وعيد الفطر وعيد الأضحى والولادة والختان.

وتتزين أغلب النساء ببعض الحلي بشكل دائم مثل القرط والقلادة وبعض الأساور.

بينما لا تتزين المرأة المسلمة في معظم البلدان الإسلامية بذلك في حالة الحداد على فقيد أو في شهر رمضان.

وللأسف فإن بعض النساء يشعرن بالخجل في بعض المناسبات إذا لم يحو لباسهن على حلي جديدة.

وثمة ظاهرة أخرى هي ظاهرة اعتزاز المرأة بحليها والاحتفاظ به وتوارثه والتزين به في الاحتفالات والمناسبات والحياة اليومية.

هذه الظاهرة تتمثل في رهن الحلي الشخصية لدى الصاغة أو الأثرياء والتجار نتيجة العوز والحاجة وتفادي الأزمات المالية.

وتنتهي العملية بإرجاع النقود إلى التاجر وفك الرهن، أو شراء التاجر للحلي المرهونة وإكمال دفع ثمنها لصاحبها، فقد كان الحلي ترهن منذ غابر الأزمان.

وظاهرة أخرى جديرة بالملاحظة هي وقف الحلي، فقد أسبغ الإسلام على مجتمعاته علاقات إنسانية نجم عنها عادات وتقاليد حميدة، حيث يسهم الموسرون في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استغلال الموقوفات من أموال منقولة وغير منقولة في شؤون الخير.

ومن خلال نظام الوقف التطوعي تم تشييد العديد من المنشآت الدينية والتعليمية والثقافية والصحية في جميع رحاب الإسلام إضافة إلى الخدمات المتعددة الجوانب المنفذة باستخدام الأموال الموقوفة مثل مساعدة المسلمين المعوزين وإيواء الفقراء والمساكين وإطعامهم.

كما كانت في المدن والقرى الإسلامية القديمة عادة إعارة العوائل الغنية حليهم إلى العرائس الفقيرات ليلة الزفاف، وبفضل الله تعالى فقد استمر هذا التقليد حتى الآن في بعض المجتمعات الإسلامية.

حيث تتعاون مجموعة من النساء على توفير ما تقتضيه حفلات الزواج من تجهيز العروس الفقيرة باللباس والحلي.

لقد كان الإنسان القديم يتحلى بسن الذئب للدلالة على قتله، وبناب الفيل رمزاً لسيطرته وغلبته على الحيوانات القوية، فزينة الإنسان قديماً اتخذت أشكال القوة والبأس.

ثم تطور المصاغ فصار منه طلاسم وأحجبة وتمائم سحرية للدفاع عن الإنسان ضد المخاطر والشرور، أو طلباً للحب والخصوبة والولادة.

وبتطور المجتمعات حضارياً صار للحلي قيم جمالية تتغير تبعاً للظروف والزمن والموضات، مما نجم عنه انفجار هائل في النماذج والأشكال والعلامات المميزة، والوظائف الاجتماعية والاقتصادية.

حتى أضحى من المتعذر تحديد أصولها، فضاعت نتيجة لذلك المعاني الحقيقية لرموز كثيرة أصيلة في الحلي.

ومن ثم، فهل آن الأوان لإعادة الرموز الأصيلة والمعاني الحقيقية والوظائف الاجتماعية والاقتصادية والعلامات المميزة للمصاغ والحلي.؟!

## عمل المرأة في الميزان

# نشأة مفهوم عمل المرأة:

بدأت حركة خروج المرأة للعمل خارج البيت بصورة كبيرة في العالم الغربي بعد الثورة الصناعية والتي أدت لهجرة الرجال للمدن، فحلت المرأة محل الرجل في الأرياف.

ثم لما ظهرت النقابات العمالية، قام أصحاب الأعمال باستخدام المرأة لمواجهة هذه النقابات. وكان هذا الأمر كما يؤكد الباحثون والمؤرخون بتخطيط من عناصر يهودية، لتحطيم المجتمعات من خلال تحطيم الأسرة ومن ثم السيطرة عليها.

ومما زاد من تشغيل المرأة الحروب الكبيرة التي أدت إلى تجنيد الشباب، وكذا وسائل الإعلام التي روجت لعمل المرأة وعدته حرية وخروجًا عن عهود الجمود الفكري والتخلف الاجتماعي التي ظلت فيها المرأة خادمًا مطواعًا تدير شؤون المنـزل ولا شأن لها، كذلك كان خروج المرأة للمتاجرة بها وتسخيرها للشهوات الدنيئة والدعارة والفساد.

يقول د. صالح العساف في كتابه (المرأة الخليجية في مجال التربية والتعليم) إن دخول المرأة لميدان العمل جاء نتيجة لخطط مدروسة من قبل الرأسمالية التي ولدت على يد اليهود وذلك لإنشاء مجتمع عالمي بلا دين ولا أخلاق، وكانت وسيلتهم الكبرى للوصول إلى غايتهم الخبيثة: المرأة.

وقد قيل: إن مفهوم عمل المرأة والاهتمام به يرجع إلى بداية الثورة الصناعية في أوروبا وذلك عندما بدأ عمال المصانع يضربون عن العمل نتيجة لإرهاقهم بساعات عمل طويلة وذات أجر محدود.

فبسبب ذلك دخلت المرأة ميدان العمل لتغطي نقص الأيدي العاملة في المصانع، خوفًا من توقف العمل والخسارة المالية المترتبة على ذلك.

# المرأة والعمل في الغرب:

إن المرأة في الغرب لم تنـزل إلى ميدان العمل إلا بعد أن نكل الرجل عن سد حاجاتها، فصارت مرغمة على العمل.

يقول د. يوسف موسى - رحمه الله -: ولعل من الخير أن أذكر هنا أني حين إقامتي بفرنسا كانت تخدم الأسرة التي نـزلت في بيتها فترة من الزمن فتاة يظهر عليها مخايل وعلائم كرم الأصل، فسألت ربة الأسرة لماذا تخدم هذه الفتاة؟ أليس لها قريب يجنبها هذا العمل؟ فكان جوابها: إنها من أسرة طيبة في البلدة ولها عم غني موفور الغنى، ولكنه لا يعنى بها ولا يهتم فسألت: لماذا لا ترفع الأمر للقضاء للحكم لها عليه بالنفقة؟ فدهشت السيدة من هذا القول وعرفتني أن ذلك لا يجوز لها قانوناً.

وحينئذ أفهمتها حكم الإسلام في هذه الناحية، فقالت: من لنا بمثل هذا التشريع، لو أن هذا جائز قانوناً عندنا لما وجدت فتاة أو سيدة تخرج من بيتها للعمل في شركة أو مصنع.

إن الأب في الدول الغربية لا تكلفه الدول ولا الأعراف الإنفاق على ابنته إذا بلغت الثامنة عشر من عمرها، لذا فهو يجبرها على أن تجد عملاً إذا بلغت هذا السن، أو أن تدفع له أجرة الغرفة التي تسكنها.

ولقد نتج عن عمل المرأة في الغرب أن تفككت الأسر.

وهذا ما دعا علماء الغرب ومفكروه لرفع أصواتهم عالياً منذرين محذرين مجتمعاتهم من الهاوية نتيجة عمل المرأة خارج بيتها.

تقول أنا رود: لإن تشتغل بناتنا في البيوت خوادم أو كالخوادم خير وأخف بلاء من اشتغالهن في المعامل حيث تصبح البنت ملوثة بأدران تذهب برونق حياتها إلى الأبد، ألا ليت بلادنا كبلاد المسلمين، إنه عار على بلاد الإنجليز جعل بناتها مثلاً للرذائل، فما لنا لا نسعى وراء جعل البنت تعمل بما يوافق فطرتها الطبيعية.

ويقول الكسيس كاريل: لقد ارتكب المجتمع العصري غلطة جسيمة باستبداله تدريب الأسرة بالمدرسة استبدالاً تاماً.

ود. وين دينس يقول: إن ذكاء الطفل ينمو وقدرته على الكلام تقوى إذا نشأ بين أبويه ولم يترك للمربيات والشغالات والمدرسات.

وبرتراندرسل يؤكد: أن الأسرة انحلت باستخدام المرأة في الأعمال العامة، وبيّن أن الاختبار الواقعي أظهر أن المرأة تتمرد على تقاليد الأخلاق المألوفة، وتأبى أن تظل وفية لزوجها إذا تحررت اقتصادياً.

# سلبيات عمل المرأة:

لقد صاحب خروج المرأة للعمل تغيرات اجتماعية في نظم العائلة وعلاقة الأبناء بالوالدين.

وقد أثبتت بعض البحوث العلمية تعارض عمل المرأة مع طبيعة حياتها كأم وزوجة نتيجة لتأثر حالتها الانفعالية والجسمية واستعانتها بالآخرين لتربية أبنائها.

وتوجد دلائل علمية على أن طول فترة الرضاعة الطبيعية تؤدي إلى زيادة الميول الاجتماعية، لذا فالطفل يحتاج إلى الأم الهادئة المتفرغة لعملية الإرضاع ليكتسب الراحة النفسية والنمو الطبيعي.

إضافة إلى ما سبق فهناك سلبيات أخرى جراء خروج المرأة من بيتها للعمل، ومنها:

أن غياب الأم فترات العمل الطويلة يقلل من فترة الرضاعة، ويقلل من إدرار اللبن، وقد تضطر بعض النساء إلى فطام الطفل في سن مبكرة، لأن عملها لا يتيح لها فرصة تغذية نفسها التغذية الملائمة لفترة الرضاعة.

أن المرأة العاملة قد تحجم عن الإنجاب إلى سن متأخرة، وقد تتناقص مرات الإنجاب.

أن خروج المرأة للعمل يضعف الروابط والألفة بين أفراد الأسرة وربما يؤدي إلى تفككها وانهيارها وقد ثبت ازدياد نسب الطلاق في المجتمعات التي يكثر فيها خروج المرأة للعمل.

# عمل المرأة في الإسلام:

الإسلام دين يكرم المرأة ويحميها ويريدها مصونة عفيفة، لأن في ذلك حماية للمجتمع بأسره، فالمرأة مستقر الإنسان ومستودع سره وحاضنته ومرضعته ومربيته، فإذا كانت صالحة قدمت للمستقبل جيلاً صالحاً.

والبيت هو مملكة المرأة ومنطلقها الحيوي والقرآن والسنة يأمران المرأة بالقرار في بيتها، فقد جعل الله عز وجل - لكل من الزوجين حقوقاً، وألزمه بواجبات ليكتمل بناء الأسرة والمجتمع، فالرجل يقوم بالكدح والعمل والاكتساب والنفقة، والمرأة تقوم بالرضاعة والحضانة وتربية الأولاد، وتركها واجبات المنـزل ضياع للبيت بمن فيه، وتفكك للأسرة حسياً ومعنوياً.

وفي عصر الرسالة والخلافة الراشدة اشتركت النساء مع الرجال في أمور عدة كاقتباس العلم، فكان من النساء راويات للأحاديث والآثار، وأديبات وشاعرات ومصنفات في العلوم والفنون.

وكانت نساء النبي صلى الله عليه وسلم ونساء أصحابه - رضوان الله عليهم- يخرجن في الغزوات مع الرجال، يسقين الماء، ويجهزن الطعام، ويضمدن الجراح، ويحرضن على القتال، مع الستر والعفاف.

إن هناك أعمالاً ضرورية وملحة لابد أن تقوم بها المرأة، كالتعليم فلو منعنا المرأة من تعليم بنات جنسها فمن ستعلمهن؟

هل نتركهن جاهلات أم هل نجعل الرجال يعلمونهن، وفي هذا خطر.

وكذلك التطبيب والتمريض، فتدريس المرأة لبنات جنسها أقل خطراً من ترك الرجال يعلمونهن.

وأيضاً تقديم الخدمات الاجتماعية والخيرية للنساء أعمال ينبغي أن تقوم بها المرأة لتحقيق الاكتفاء ذاتيًا ويصبح لدينا قوة نسائية كبيرة متخصصة.

إن مفهوم عمل المرأة في الإسلام أشمل وأعمق مما ينادي به دعاة تحريرها من قصره على العمل المأجور فقط فالأمومة عمل، وتربية الأولاد عمل وأعمال البيت عمل، والمحافظة على قيم المجتمع عمل.

# عمل المرأة في البلاد الإسلامية:

إن خروج المرأة في البلاد الإسلامية كان تبعية وتقليداً وإعجاباً بما صوره لها المنخدعون بحرية المرأة الغربية المزعومة واستغلالها الاقتصادي الزائف.

فتأثر نساء المسلمين بنساء الغرب وزاد الخروج للعمل، وزاد بالتالي السفور والاختلاط المؤديان للفساد والشر بالمجتمع.

إن الإسلام يريد للمرأة أن تكون حليف زوجها تؤيده وتنشطه وترغبه في واجباته وأعماله، وأن تكون ربة بيت ومربية أجيال وأنس زوج، وأن تكون متعلمة مثقفة، وأن تكون قوية في دينها صادقة في حياتها، صابرة راضية.

لقد كان من نساء المسلمين في الأجيال الفاضلة عالمات ومعلمات وعاملات، لهن فضلهن وقدرهن.

قال عروة بن الزبير- رضي الله عنه- ما رأيت أحدًا أعلم بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة - رضي الله عنها -.

وكان الصحابة يعرفون لأمهات المؤمنين حقهن ويعملون بنصحهن، ويسألونهن عما جهلوه من أمور دينهم.

وكان من النساء عاملات حتى في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم فقد ضارب رسول الله بمال خديجة - رضي الله عنها - وثبت أن امرأة من الأنصار جاءت إلى رسول الله وهو جالس عند المروة فقالت يا رسول الله: إني امرأة أبيع وأشتري فربما أردت أن أبيع سلعة فتسام بأكثر، فقال صلى الله عليه وسلم: ((لا تفعلي، إذا أردت أن تشتري السلعة فاستامي بها الذي تريدين أن تأخذي به أعطيت أو منعت)).

إن المرأة في الإسلام راعية في مال زوجها، ومسؤولة عن رعيتها.

وقد كان نساء الصحابة - رضي الله عنهم - يقمن بأعمال شاقة في البيوت، كما ثبت عن فاطمة - رضي الله عنها - وعن أسماء - رضي الله عنها - فكن يطبخن ويغسلن ويعجن ويطحن ويخبزن ويعلفن الخيول.

# أسباب العمل وتنمية المجالات البيتية:

المرأة هي هي في الماضي والحاضر وفي كل زمان ومكان، فقد توجد الرغبة عند بعضهن بالكسب المادي من أجل الشعور باستقلال الشخصية أو الشعور بمتعة العمل ولذته.

وقد تميل المرأة إلى العمل تحسبًا لتقلبات الدهر ونوائبه، كحالات الترمل أو الطلاق، أو قد يرى الزوجان الضرورة في رفع مستوى الأسرة المادي.

ففي الماضي، كانت هذه الرغبات مشبعة بمهن تمارسها المرأة في بيتها.

بيد أن التطور الحديث غيّر بعض الأمور، وأصبحت بعض المهن الوظيفية تمارس خارج البيت.

لذا، فمن الأفضل أن يسعى المجتمع إلى تنمية المجالات التي تستطيع فيها المرأة أن تمارس العمل التكسبي أو خدمة مجتمعها وهي في بيتها.

متى وكيف تعمل المرأة؟:

يجيب د. صالح العساف في كتابه: (المرأة الخليجية) على هذا السؤال بقوله: تعمل المرأة عندما تكون هناك حاجة اجتماعية ملحة تتطلب أن تعمل المرأة عملًا مأجورًا يتفق مع تكوينها وأنوثتها ولا يتصادم مع قيم الإسلام.

أما كيف؟

فيقول: تعمل المرأة وفقًا للشروط والضمانات التالية:

ألا ينافي عملها المأجور تكوينها الأنثوي.

ألا يؤدي عملها المأجور إلى اختلاطها بالرجال.

ألا يعيقها عملها المأجور عن دورها الأسري.

ألا يكن عملها المأجور مدعاة لتبرجها.

ومن ثم، فإذا أخذت هذه الضمانات في الاعتبار، وكانت هناك حاجة اجتماعية ملحة يمكن للمرأة أن تعمل عملًا مأجورًا في عدد من المجالات، وذلك مثل: الطب، التمريض، التدريس، الخدمة الاجتماعية، الأعمال التجارية الخاصة بالنساء كالحياكة والنسيج والخياطة.

مدى فعالية عمل المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني:

ينطلق مفهوم عمل المرأة في هذا الجانب من النظر إلى المرأة باعتبارها موردًا بشريًا مهمًا ينبغي الاستفادة منه، في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة.

وذلك عندما تحل المرأة الوطنية محل الأيدي العاملة الأجنبية، فتصبح منتجة لا مستهلكة فقط، والاستفادة من المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني أمر مرغوب فيه ومتفق عليه.

ولكن: هل عمل المرأة المأجور هو ما يجب قياسه؟

بالطبع لا، فينبغي قياس عمل المرأة المأجور، وغير المأجور المتمثل في الأمومة وتربية الأولاد وأعمال البيت.

**سبل تحقيق زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:**

لتحقيق المهمات الأساسية للمرأة ولتحقيق زيادة مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن يتم ذلك عن طريق:

العمل على استيعاب كافة الفتيات في التعليم سواء في الريف أو الحضر.

إضافة مقررات دراسية خاصة بالفتيات لتعليمهن بعض الصناعات المنـزلية.

تعليم الفتيات كيف يربين أطفالهن ويعلمنهم الكلام والمشي والنظافة والعناية الصحية.

تعليم الفتيات أن يحتفظن بكرامتهن وألا يخدعهن بالأهواء والدعايات، وألا يتبعن الصرعات والأزياء الأجنبية، حتى لا يتبدد الدخل الوطني فيما لا طائل منه.

التركيز على دور المرأة كربة أسرة ومربية أجيال وعنصر مهم من عناصر تقدم الوطن وتنميته إذا أحسنت المرأة القيام بمسؤوليتها وواجباتها بكل جد والتزام.

وبهذا تشارك المرأة مشاركة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسعادة نفسها وأسرتها ومجتمعها.

# أفكار اقتصادية حول عمل المرأة:

في الإسلام لا تكلف المرأة طبخًا ولا غسلًا على سبيل الوجوب، وهذا يؤكد جعل عمل المرأة في البيت إنتاجاً اقتصادياً، وفي هذا تميز على موقف الغرب من عمل المرأة في البيت.

فقد لوحظ في عدة دول ازدياد فرص العمل المتاحة للنساء على مختلف المستويات من حيث الكفاءة والمسؤولية ففي معظم الدول الصناعية والبلدان النامية أخذ اندماج النساء في العمل يتقدم ويزداد حتى أصبح يوجد في العالم نحو 30% من النساء يعملن في النشاط الاقتصادي، وحوالي ثلث عدد العمال يتألف من النساء، خاصة في الدول الصناعية.

ولذا نادى بعضهم بأنه مادامت المرأة في البلدان المتقدمة تعمل بالرغم من ارتفاع دخل زوجها، فإنها في الدول النامية أحوج إلى العلم لانخفاض دخل الزوج وكثرة الأطفال، وعملها يساعد على الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.

كما يقولون إن المرأة نصف المجتمع، ونصف قوة العمل فيه، فتعطيلها إهدار للموارد، وكرامة المرأة في عملها.

والحقيقة، أن عمل المرأة في الدول الغربية له أسبابه التاريخية وأسبابه المتعلقة بالتركيبة الاجتماعية والمبادئ الأخلاقية والمثل القيمية التي تحكمه.

ثم إن كبر حجم الأسرة وزيادة عدد الأطفال يفرض أن يؤدي ذلك إلى بقاء المرأة في بيتها لزيادة الأعباء الملقاة على كاهلها.

كما أن عدم إدخال عمل المرأة في بيتها ضمن بنود الناتج الوطني يعد تضليلًا في معايير قياس النشاط الاقتصادي، لأن عمل المرأة في بيتها هو إنتاج فينبغي احتسابه في الناتج الوطني بتقدير أجر المثل.

وعند النظر إلى العائد المادي المتمثل في دخل المرأة ينبغي أن نأخذ في الحسبان تكلفة الفرصة البديلة والمضاعة والمتمثلة في أجور الخدم والسائقين ومصاريف المربيات ودور الحضانة، والطعام المجهز خارج المنـزل، مما يعني أن الصافي الناتج لا يقابل سلبيات خروج المرأة للعمل.

ويرجع بعضهم الزيادة في تشغيل النساء إلى ارتفاع تكاليف الحياة، والرغبة في رفع مستوى المعيشة وظهور الآلات المنـزلية الحديثة التي سهلت عمل البيت إضافة إلى ارتفاع مستويات التعليم وظهور الخدمات التي تساعد على خروج المرأة كدور الحضانة والمطاعم والنقل. الواقع أنه إلى اليوم عجزت المنظمات حتى الدولية عن تحقيق المساواة العملية في الأجور بين الرجل والمرأة، فرجال الأعمال والمؤسسات يرون تلك المساواة بمنطق الإنتاج الاقتصادي.

فالمرأة أقل عملاً وإنتاج من الرجال وأقل ابتكاراً وطموحاً، كما أن لها أعباء العادة الشهرية والحمل والتفكير في الأولاد، وفي الأنوثة ومطالبها ما يشغلها عن موازاة الرجل في عمله، ويعوقها عن التقدم في العمل، هذا جعل أجر المرأة يعادل نصف أجر الرجل في معظم البلدان.

ثم إن المرأة مطبوعة على حب الزينة والحلي فإذا خرجت من بيتها لتعمل فإنها ستنفق كثيراً من المال الذي تأخذه على ثيابها وزينتها وتصفيف شعرها، خصوصاً أن دولاً كثيرة تشكوا من الملايين التي تذهب في تفاهات الزينة، وهي أمور لا ترقى بمجتمع ولا تتقدم باقتصاد.

وقد أثبتت بعض الدراسات أن الإنتاج ينخفض بوجود المرأة في المكتب.

ومع ذلك فإن هناك أعمالاً منـزلية ذات جدوى عالية وتناسب طبيعة المرأة كالغزل والخياطة والنسيج والاقتصاد المنـزلي، فقد عرفت هذه الأعمال منذ القدم تقول عائشة - رضي الله عنها-:(المغزل في يد المرأة كالسيف في يد المجاهد) وكانت أم سفيان الثوري تقول له: يا بني اطلب العلم وأنا أكفيك بمغزلي.

إن هذه الخبرات يمكن توارثها بما يكسب الأجيال خبرة متنامية ويحقق لهم مزية إنتاجية كما نلاحظ في بعض المجتمعات كصناعة السجاد في إيران وكشمير والتي تتم يدوياً وفي المنازل.

وغالباً ما تكون هذه الصناعات متقنة ومرتفعة الثمن والطلب عليها كبير.

أما بالنسبة لنسب المواليد فإنه عادة ما تكون في الأسرة التي تعمل فيها المرأة أقل من تلك التي لا تعمل فيها المرأة، وهذا غير مناسب تربوياً، وكما أن بعض المجتمعات تحتاج إلى زيادة سكانية، بل إن بعض الدول تشجع على زيادة النسل من خلال إعانات عن كل طفل في الأسرة.

ومن ثم فمن المفروض أن يغير هيكل التعليم النسائي من حيث عدد السنوات ومن حيث التخصصات وكذا تعديل الهيكل الوظيفي النسوي بإيجاد أعمال ذات ساعات عمل أقل، وكذا إيجاد فرصة للدخول والخروج، في شكل توظيف جزئي أو وقتي.

في اليابان - مثلاً - فإن المرأة اليابانية تؤدي دورها الأمومي في رعاية الأطفال بصورة تفوق كثيراً المرأة الأمريكية.

لذا فإن اليابانية لا تندرج في السلم الوظيفي الذي يؤدي إلى الحصول على وظيفة مدى الحياة بل تترك عملها بعد الزواج.

ختاماً أقول: إن للمرأة في بيتها ما يشغلها ويملأ عليها فراغها، ويقيها السأم، وليس هذا قاصراً على العمل خارج المنـزل.

# مهارات تنمية استثمار الأموال

 المال زينة الحياة الدنيا، ولقد أنعم الله سبحانه على الكثيرين في عالمنا العربي بأموال وفيرة تزيد عن حاجتهم. وهم غالباً ما يرغبون أن يعرفوا كيف يحافظون عليها، ويحارون في اختيار السبل لتنميتها.

 خاصة وأن الاهتمام باستثمار الأموال قد زاد كثيراً في أيامنا هذه وشغل الكبير والصغير فلا يكاد ينعقد مجلس إلا ويتطرق الحديث فيه إلى الاستثمارات.

 فنرى بعض الناس يمدحون العقار ويحضون عليه، وآخرون يرغبون بالأسهم ويزينون شراءها وفئة ثالثة تطري التحف ولا تجد أكثر ضماناً منها.

 فإذا كان هذا هو عصر عدم الاستقرار والثورات، فهو أيضاً عصر التطور والمال والأعمال وهذه أمور كثيرة توجب المحافظة على المال ومعرفة الطريق القويم لتنميته واستثماره.

 إن اختيار المرء لاستثمار معين ينبغي أن ينطلق من أمرين:

 الأول:المعرفة الوافية لمختلف أنواع الاستثمار وميزات كل منها.

 الثاني: الرؤية الواضحة لأهداف المرء من الاستثمار.

 إن معظم الناس يفضلون الاستثمار الذي يضمن لهم أموراً ثلاثة:

الأول: المحافظة على رأس مالهم.

الثاني: تقديم أكبر نسبة ممكنة من الربح.

الثالث: إبقاء مالهم في متناول أيديهم ليستعملوه متى شاءوا.

 وواضح أنّ الاستثمار الذي تجتمع فيه هذه الميزات الثلاث، هو الاستثمار المثالي. بَيْدَ أنه من النادر أن تجتمع سلامة رأس المال مع الدخل المرتفع والسيولة التامة في استثمار واحد. فالاستثمارات المختلفة تملك هذه المزايا بنسب متفاوتة.

 الاستثمار العقاري الوسيلة الاستثمارية الأولى، ذلك لأن العقار بأنواعه كان ولم يزل أحد المقومات الأساسية للثروة. وهو أفضل مجالات الاستثمار الموجودة.

 والمميزات التي تجعل من العقارات استثماراً محموداً ومرغوباً كثيرة، منها:

1- كون العقار ثابتاً جامداً، وهذا يضفي عليه صفة الدوام.

2- إن العقار بدوامه أفضل مأوى أمام موجات التضخم المالي.

3- إن العقارات خاصة عندما تستثمر وتؤجـر تدر مدخولاً سنوياً إلى جانب ارتفاع قيمتها.

4- إن امتلاك العقار يولد في النفس بهجة. والاستثمار في الأسهم وسيلة استثمارية ثانية.

 وحسنات الاستثمار في الأسهم كثيرة ومنها:

أ - الازدياد التلقائي في قيمة الأسهم.

ب - إنها تقدم عائداً نقدياً نتيجة توزيع أرباح الشركة على المساهمين.

جـ - كون الأسهم استثماراً سائلاً، أي بالإمكان بيع الأسهم في أية لحظة وتحويلها إلى سيولة نقدية.

إن الإنسان يمكنه الدخول في مجالها برأس مال صغير نسبياً.

 والوسيلة الاستثمارية الثالثة هي الاستثمار في السندات. حيث تُعدُّ السندات رمزاً للاستثمار الأمين المتين الذي تلجأ إليه رؤوس أموال المسنين المتقاعدين، فتحافظ عليها وتقدم لهم دخلاً منتظماً يعيشون منه بَيْدَ أن هذه الوسيلة لا تخلو من إشكالات شرعية تتصل بالمسألة الربوية.

 فالسندات – كما يقول زاهر صلاح الدين المنجد في كتابه الرائع "كيف تستثمر أموالك": تلاقي رواجاً كبيراً بين المستثمرين المحافظين، لأنها تقدم لهم مزاياً فريدة لا يجدونها في غيرها ومن ذلك:

1- الدخل الجاري المضمون وهنا تكمن المشكلة الربوية في هذه الوسيلة.

2- ضمان سلامة رأس المال المستثمر.

3- اختيار السندات لا يتطلب من المستثمر البحث والتمحيص الذي يتطلبه الأسهم.

والاستثمار في الذهب والفضة وسيلة استثمارية رابعة. وذلك لأن خصائص الذهب عديدة ومنها:

 أنّ الذهب متين يدوم ويصعب إتلافه.

 أنّ الذهب قابل للتجزيء والتقسيم بسهولة.

 أن الذهب خفيف يسهل نقله.

 أن الذهب أفضل صديق وأنجع وسيلة لتأمين الحاجات في فترات الاضطراب الأمني والانهيار الاقتصادي.

واستثمار التحف الفنية القديمة نوع خامس من أنواع الاستثمار.

 وقد اعتبر اقتناء التحف الفنية على اختلاف أنواعها على مر العصور من علامات التمدن والحضارة والذوق الرفيع والإحساس المرهف.

 ومزايا الاستثمار في التحف كثيرة، ومنها:

ما يشعر به هواة جمعها من لذة الامتلاك لأعمال فنية فريدة.

 ما يستفيده المستثمرون من ارتفاع أثمانها، نظراً للإقبال عليها والطلب لها، مع قلة عددها وصعوبة الحصول عليها.

وقد أضاف بعض الباحثين وسائل استثمارية أخرى مثل: الاستثمار في الجواهر والأحجار الكريمة، والادخار والودائع وصناديق الاستثمار في الأسواق المالية، والمضاربة في أسواق السلع.

 ومهما تعددت أنواع الاستثمار ووسائله فإن المقصد الأول منها كلها هو زيادة رأس المال والمحافظة عليه. والاستثمارات تحقق هذه الأهداف المرسومة لها بدرجات متفاوتة. فبعض الاستثمارات سائلة كالأسهم تحول إلى عملة نقدية بكل سهولة، ولكن غيرها كالعقار جامد يصعب بيعه. فيطول تحويله إلى النقد. ومنها الاستثمارات التي تتآكل قيمتها وتضعف قوتها الشرائية تحت وطأة التضخم كالسندات في حين أن الذهب والتحف على العكس تزداد قيمتها في فترات التضخم.

والفروق بين هذه الأنواع من الاستثمار مهمة لأنها هي التي تؤثر في اتخاذ قـرار الاستثمار واختيار الوسيلة المناسبة، ولذلك فإن معرفتها ضرورية لكل مستثمر.

إذ الناس متفقون على أن الاستثمار هو الطريق الأكثر ضمانة وسلامة لتنمية المال.

بَيْدَ أن الاستثمار قد يصبح مرضاً مزمناً كالإدمان، عند بعض المستثمرين الذين أنعم الله عليهم بالأموال.

فتصبح حياتهم عندئذ مقتصرة على عدِّ نقودهم وتفقد عقاراتهم، وملاحقة أسهمهم، ورعاية سنداتهم، والتفكير في زيادة أموالهم. فيتحولون عبيداً للمال. إن السعادة هي في القناعة وراحة البال والعافية والبعد عن الطمع وليس في القناطير المقنطرة من الذهب والفضة. وقديماً قيل: القناعة كنز لا يفنى.

## الركيزة الرابعة: فن إدارة ميزانية البيت

# ترتيب أولويات الإنفاق الأسري

**ميزانية البيت**: إن التوازن بين إيرادات الأسرة ومصروفاتها، من أسس إدارتها واقتصادها ويتطلب هذا الأمر إعداد موازنة أو ميزانية، تتضمن تقدير الإيرادات والنفقات مقدمًا لمعرفة الفائض المتوقع وكيفية استثماره، والعجز المتوقع وسبل تدريبه أو معالجته بطريقة رشيدة.

ويتطلب إعادة هذه الميزانية تحديد ثم تقدير عناصر الإيرادات والنفقات ومجالات الاستثمار ومصادر تدبير العجز.

وعليه، فيمكن تحديد المقصود بميزانية الأسرة بأنها (مقابلة بين إيرادات الأسرة ونفقاتها خلال فترة معينة لمعرفة الفائض أو العجز، ودراسة البدائل المتاحة لاستثمار الفائض وتغطية العجز).

وتحقق ميزانية الأسرة العديد من الفوائد، منها:

تساعد الميزانية في تقدير إيرادات الأسرة مقدماً، وكذلك النفقات المتوقعة خلال فترة معينة، وبذلك يعرف مقدماً مقدار الفائض أو العجز المتوقع.

تساعد الميزانية في دراسة سبل استثمار الفائض المتوقع الناتج عن زيادة الإيرادات على النفقات والبحث عن الطريقة المناسبة لاستثماره.

تساعد الميزانية في دراسة سبل تدبير العجز المتوقع في ميزانية الأسرة.

تساعد الميزانية في محاسبة أفراد الأسرة عن النفقات والإيرادات.

تساعد الميزانية في تدريب الأولاد على كيفية إدارة البيت مالياً واقتصادياً قبل زواجهم وذلك تحت إشراف وتوجيه الوالدين.

يقول الدكتور حسين شحاتة في كتابه (اقتصاد البيت المسلم في ضوء الشريعة الإسلامية): بعد أن ذكر هذه الفوائد: إن هذه المزايا وغيرها تجعل من فكرة الميزانية من الواجبات حتى لا تحدث مشاكل ناجمة عن سوء أو عدم التقدير والاحتياط للمستقبل، والواقع العملي يعطي لنا نماذج كثيرة كان فيها الخلل بين الإيرادات والنفقات من بين أسباب الخلافات الزوجية...).

وعليه فعند القيام بإعداد الميزانية ينبغي أن نأخذ في الاعتبار مجموعة من القواعد التي تجعل هذه الميزانية فعالة ورشيدة، ومنها:

قاعدة المدة الزمنية: بأن يكون لميزانية الأسرة فترة زمنية تُعدُّ عنها، فقد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية.

قاعدة التوازن: بين الإيرادات والنفقات بقدر الاستطاعة، لتخطيط النفقات في ضوء الإيرادات المتوقعة.

قاعدة الواقعية: عند تقدير إيرادات ونفقات الأسرة، بأن يكون ذلك في ضوء الواقع الذي تعايشه الأسرة.

قاعدة المشاورة: بين أفراد الأسرة عند إعداد ميزانية الأسرة، إذ تعطي الشورى حافزاً معنوياً لكل أفراد الأسرة.

يقول الدكتور حسين شحاتة في كتابه السابق: (لو التزم البيت المسلم بالقواعد السابقة في إعداد ميزانيته لصلح حاله واستقام وتجنب المشاكل المالية...)

وتتمثل عناصر ميزانية الأسرة في أربعة بنود رئيسية وهي:

أولاً: بند الإيرادات: ومنها:

الإيرادات الأساسية مثل: الأجور والرواتب الدورية.

الإيرادات المساعدة مثل: الحوافز والمكافآت.

إيرادات أخرى مثل: الإعانات والهبات.

ثانياً: بند النفقات: ومنها:

النفقات الأصلية مثل: نفقات حفظ النفس كنفقات المأكل والمشرب والملبس والمسكن والصحة، ونفقات حفظ الدين وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال.

النفقات الواجبة مثل: النفقات على الزوجة والأولاد والزكاة الواجبة.

النفقات التطوعية مثل: الصدقات التطوعية والقرض الحسن.

النفقات الكمالية التحسينية مثل: نفقات الولائم والحفلات.

ثالثاً: بند الفائض النقدي: الناتج عن زيادة الإيرادات على النفقات، ومن سبل استثماره:

استثماره ذاتياً في مشروعات فردية.

استثماره مرابحة أو مضاربة جماعية.

استثماره في المصارف الإسلامية من خلال صيغ الاستثمار الشرعية.

رابعاً: بند العجز النقدي:

 الناتج عن زيادة النفقات على الإيرادات ومن سبل تغطيته:

تغطية العجز عن طريق القرض الحسن.

تغطية العجز من المدخرات.

وينبغي أن يحذر من الاقتراض بالربا، أو الإنفاق في مجالات فيها معصية لله.

إن فكرة الميزانية ليست جديدة، ولكنها ذكرت في القرآن الكريم في قصة يوسف عليه السلام، حيث طبقت موازنة أو ميزانية الدولة، من خلال موازنة إنتاج القمح في سنوات السبع الرخاء، واستهلاكه في سنوات السبع العجاف الشداد، كما طبقت في بيت مال المسلمين في موازنة الموارد والاستخدامات، وموازنة نفقات الغزوات وما تتطلبه من إيرادات وسبل تدبير العجز إن وجد.

أختم بقولي إن ميزانية الأسرة تعد من أهم الوسائل المساعدة على تقدير الإيرادات والنفقات مسبقاً، ومعرفة العجز وسبل تدبيره وتغطيته، ومعرفة الفائض وسبل استثماره وتنميته، وصولاً إلى ميزانية للأسرة مبنية على أسس رشيدة.

**الاعتدال في الإنفاق الأسري**: من المعلوم أن تعاليم الإسلام تدعو إلى الحد من المبالغة في الإنفاق، والاكتفاء بالضروريات، كما أن الاستغناء عن الفضول والاكتفاء بالضروريات مطلب رئيس، فللمرأة حق مثلًا في التزين بكل شيء يزيد من جمالها وأنوثتها، ولكن بلا إفراط، ووفق الضوابط الشرعية المرعية.

والإسلام يوصي بالاعتدال في ارتداء الملابس ويكره التباهي والتكلف الزائد، ويستحب البساطة وينبذ المبالغة في النفقات، ولهذا كان التوسط لب الفضيلة، وهو خير الأمور.

الاقتصاد التوسط في الإنفاق من غير إسراف ولا تقتير، ففي الإسراف الفقر والذل، وفي التقتير الحسرة واللوم، ومن سلك سبيل الاعتدال في غناه وفقره فقد استعد لنوائب الدهر، وصار بمأمن من عوادي الزمان وطوارئ الحدثان كالمرض وفقد القدرة على الكسب وسهل عليه إدراك الكثير من مطالب الحياة التي يعز نيلها بغير المال، وعاش عزيز النفس حميد السيرة جليل الأثر.

وللاقتصاد منـزلته في حياة الفرد والأمة, وقد أبان ذلك النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: ((الاقتصاد نصف المعيشة)) لهذا كان رائد الحكومات المنظمة في أعمالها وسبيل العقلاء في كل زمان ومكان.

يقول الأستاذ محمد أحمد جاد المولى في كتابه (الخلق الكامل): الاقتصاد من أشهر العلوم العصرية ومن أهم ما يعنى به أهل الاجتماع والإدارة من بين علوم الحضارة والعمران في هذه الأزمان.

ومن الآيات الحاضة على الاعتدال في النفقة، قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: 67]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا﴾ [الإسراء: 29].

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة منها قوله عليه السلام ((من اقتصد أغناه الله ومن بذَّر أفقره الله، وقال عليه السلام:((ما عال من اقتصد والتدبير نصف المعيشة)).

قال بعض كتاب الغرب: قد عاينت الأمور وعانيتها ثم بعد تفكير عميق في الحياة لم أجد سوى أمرين ربما جلبا السعادة: الاعتدال في مطالب النفس وحسن التصرف في الثروة.

ومن جملة ما علمنا إياه الشارع من الآداب الاقتصادية ما جاء في قوله صلى الله عليه وسلم: ((أقلل من الدين تعش حراً)) أي اجتهد في الاقتصاد والاستفضال والموازنة بين دخلك وخرجك، فلا تدع نفسك تحتاج إلى الدين فتعتاده فتتراكم عليك الديون، فيطاردك الدائنون ويعسروك فتفقد حريتك وتصبح عبداً لهم.

وفي فضل الاقتصاد يقول بعض العلماء: الناس فريقان: فريق اقتصد وفريق أسرف، فجميع السفن التجارية والسكك الحديدية والمعامل الصناعية وسائر المشروعات الاقتصادية التي تأسست عليها هذه المدنية، هي كلها من أعمال الفريق الذي اقتصد.

أما الفريق الذي أسرف ثم اضطر أن يستدين لسد حاجاته، فقد أصبح على تمادي الأيام رقيقاً للفريق الأول وهي سنة الله في خلقه.

ولما كان الاقتصاد من أهم أسباب السعادة في الحياة وتوفيرها للإنسان، وجب على الآباء والمربين أن يأخذوا الأطفال منذ نشأتهم بالاقتصاد ويعودوهم هذه الخلة.

كما يجب عليهم أيضاً أن يفهموهم أن الاقتصاد يأمر به الدين وأن يحفظوا من الآيات الكريمة ما يحببه إليهم ويبغضهم في التبذير والتقتير وذلك كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الإسراء: 26، 27]. وقوله عز وجل في الثناء على عباده المقتصدين:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا [67]﴾ [الفرقان] ليتبين لهم الرشد من الغي ويعلموا منـزلة الاقتصاد من الدين.

ومما يساعد على الاقتصاد أن يحصي الإنسان نفقاته اليومية ثم الشهرية والسنوية ليستبين مقدار ما ينفقه في اليوم والشهر والسنة، ويوازن بينه في السنوات المختلفة، ليعرف أناهج هو سبيل الاقتصاد أم مبتعد عنه؟! ويعلم أن ما يملكه ما احتكمت في تصريفه يداه لا ما سيصير إليه من طريق الحدس والتخمين.

فكثير من الناس يخطئون هذا الطريق في حساب دخلهم، فيتوسعون في النفقة ويسلكون سبيل البذخ والإسراف.

وكما يكون الاقتصاد في ادخار المال يكون أيضاً في استعمال القوى الإنسانية الجسمية والعقلية باعتدال حتى يسلم المرء من العلل والأسقام.

ومحصل القول أن الاقتصاد أساس التدبير المنـزلي ومن أول الواجبات الشخصية، وهو الملجأ الأمين الذي يأوي إليه أرباب الأسر، فيجدون فيه الهدوء والراحة والسرور وحرية التمتع بالنعم والخيرات.

**ترتيب الأولويات**: إن على ربة المنـزل الواعية أن تكون أول من يحافظ على ميزانية الأسرة، وتحاول الاقتصاد في المصروفات والاعتدال في النفقات.

فقد جاءت مناهي شرعية وتحذيرات إلاهية من الإسراف والتبذير، فقال سبحانه:

﴿وَلَا تُسْرِفُوا...﴾ وقال - عز وجل -: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا..﴾ وقال سبحانه: ﴿فَلَا يُسْرِفْ...﴾ وقال تعالى: ﴿... وَلَا تُبَذِّرْ...﴾.

ذلك لأن الله تعالى لا يحب المسرفين، كما أن المبذرين إخوان الشياطين.

إن المستهلك الرشيد هو ذلك المستهلك الذي يراعي مبدأ الرشد والعقلانية والاعتدال في أكله ومشربه وملبسه ومنـزله وسيارته وأثاثه، واستخدامه للكهرباء والمياه، حماية لنفسه ولأسرته.

إن المستهلك الرشيد هو الذي يراعي قرارات الشراء والاستهلاك، بحيث تكون في الوقت المناسب وللحاجة المطلوبة ومن المكان المناسب وبالسعر المناسب وبالجودة المطلوبة وبالقدر اللازم والحجم المناسب والنوعية المطلوبة.

والمستهلك الذي يراعي ذلك يمكن أن يحقق الرشادة الاقتصادية والعقلانية الحكيمة من وجهة نظر الاقتصاد المعاصر.

بحيث لا يقع فريسة للتلاعب والاستغلال، ولا ينساق خلف الإسراف والتبذير، ولا تتعرض سلعه وبضائعه للكساد والتلف والفساد.

ومن ثم، فلا بد من توفير القدوات الاستهلاكية، ومراعاة الاقتصاد في النفقات، والاعتدال في المصروفات، والترشيد في الاستخدام، والتقليل من مظاهر الإتلاف.

# التخطيط المالي

**الخطة والتخطيط:** كثيرا ًما يكون لدي الفرد العديد من الأعمال التي تحتاج إلى إنجاز في وقت محدد، أو يحتاج إلى القيام بعمل لم يسبق له القيام به فيما مضي.

في هذه الحالات وغيرها يكون التخطيط هو الحل، إذ يحدد الخطوات الواجب اتباعها للوصول إلى هدف معين ويحدد الوقت المطلوب لإنجاز هذه الخطوات وعن طريقه يمكن تصور العقبات التي قد تصادفنا، والهدف الذي نريد الوصول إليه.

فالتخطيط هو الخطوة الأولى في العملية الإدارية والخطة هي تصور لبعض الأعمال المستقبلية، وهي مرحلة تسبق أي عمل من الأعمال.

وفي الأسرة ينبغي أن يشترك جميع أفرادها في إدارة شؤونها فمرحلة التخطيط أهم المراحل التي ينبغي إشراك أفراد الأسرة فيها، لمناقشة المشكلات المتوقعة والرغبات المطلوبة، والمفاضلة بين الأهداف المطروحة على ضوء الموارد المتاحة.

إن في ذلك إلى جانب الفوائد الاقتصادية العديدة، تقوية للروابط الأسرية، وتكوين شخصيات فردية ذات مسؤولية عالية وذات تخطيط وتفكير سديد.

**عملية الشراء:** ليست عملية الشراء سهلة، كما يظن بعض الناس، بل تحتاج إلى تفكير ودراية.

إن قرارات مثل: كم من النقود مع الأسرة معدة للشراء؟

وما نوعية الأطعمة التي تشترى؟ ومن أي الأماكن تشترى الاحتياجات؟ وكيف تخزن هذه الأطعمة؟

إن هذه القرارات تؤثر على أفراد الأسرة، لذا لابد من التفكير العميق والخبرة والمقارنة بين الأماكن والأنواع، ليكون قرار الشراء صائبًا حكيمًا.

ومن ثم، فأول ما ينبغي مراعاته أثناء عملية الشراء هو عدم الشراء أكثر من الحاجة، أي شراء كميات الغذاء اللازمة فقط، لتجنب التلف لما يزيد عن الحاجة، كما ينبغي الشراء من المحلات النظيفة التي تتبع التعليمات الصحية في العرض والتغليف والبيع.

فقد أدى التقدم التقني والاجتماعي والاقتصادي إلى ظهور الأسواق المركزية التي سهلت للمشتري اختيار وشراء ما يطلبه من الأطعمة بالنوعيات التي يحتاجها وتناسب اقتصادياته.

**التدريب على الادخار:** إن الادخار ـ وفي هذا العصر خاصة ـ يتأكد لأهمية الاحتياط وتغطية النفقات الطارئة والظروف المفاجأة، وسداد المستحقات المالية للآخرين، وتوفير فرص الحياة الكريمة للشباب وأهليهم. فالله عز وجل في كتابه العزيز يأمر عباده "بالتوازن"، ((ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك، ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوماً محسوراً)). وفي هذه الآية دعوة صريحة لترشيد الإنفاق الاستهلاكي، وهذا في صالح كمية الادخار المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك.

ويقول سبحانه مادحاً عباده المؤمنين "بالقوام" ((والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً)). وفي هذه الآية إشارة أكيدة للاعتدال وأهميته في النفقات الاستهلاكية خاصة، وهذا يعني فرصة لتكبير الادخار وحجم المدخرات.

ويقول تعالى ناهياً عباده عن "الإسراف والتبذير" ((وكلوا واشربوا ولا تسرفوا)) ((ولا تبذر تبذيراً)). وفي هذه الآيات توجيه رباني بعدم المبالغة في الإنفاق، وهذا في صالح المدخرات.

بَيْدَ أنه يحسن الإشارة إلى حقيقة عصرية، ألا وهي صعوبة الادخار في عصر المجتمع الاستهلاكي وعند أرباب العقلية الاستهلاكية ومَنْ ترسخت في نفوسهم الثقافة الاستهلاكية غير الرشيدة.

إضافة إلى أن هناك التزامات وحقوق للناس في ذمم الشباب، سواء في شكل ديون أو أقساط أو مستحقات، لا تمكنهم من أن يكونوا قادرين على الادخار.

ثم إن المستلزمات الأسرية والأعباء الاجتماعية تشكل ضغطاً غير خفي على ميزانية البيت، مما يجعل رب الأسرة في حرج وضيق من صعوبة التقيد بميزانية محددة.

وإذا أضفنا إلى ما سبق عنصراً مهماً ألا وهو حجم الدخل النقدي وكميته، كعامل مؤثر في قدرة الشخص على الادخار. فإننا لا نبالغ إذا أكدنا حقيقة تيسير الدخل المرتفع نسبياً على صاحبه مهمة الادخار.

إنّ الادخار يمكن صاحبه من أن يكون رشيداً متوازناً معتدلاً في شرائه وإنفاقه واستهلاكه وأخذه وتوزيعه وتعاملاته الاقتصادية الأخرى.

ومن خلال ما يتوافر من مدخرات نقدية يمكن للشاب أن يغطي التزاماته وديونه ومستحقات الآخرين، كما يمكنه أن يوفر بعض المستلزمات الترفيهية.

كما أن الشاب مطالب ديناً وعرفاً بأن يكون مستكفٍ عن الآخرين، لديه من الفوائض ما يساعد به إخوانه المحتاجين، يقول رسول الهدى عليه الصلاة والسلام ((اليد العليا خير من اليد السفلى)).

# كيف ندّخر؟!.

إنّ الأمر غاية في الصعوبة لضعف القدرة الادخارية لدى قطاع عريض من شباب المجتمع. إضافة إلى محدودية دخل تلك الفئات، وحجم المستحقات والديون والأقساط المترتبة عليهم.

بَيْدَ أنه يحسن أن نقدّم لهم بعض النصائح والتوجيهات المهمة في هذا المجال، ومنها:

ابدأ بالأولويات، المهم فالأهم، الضروري فالحاجي، فالكمالي؛ وإن استطعت تأجيل بعضها إلى وقت آخر، فحسنٌ.

لا تتهاون في الفراطة مهما كانت، فالجبل يتكون من حبات رمل.

احذر الإفراط في المسلك الادخاري الموصل إلى منطقة التقتير والبخل والشح المنهي عنها، لأنه لا إفراط ولا تفريط.

كنْ حكيماً في إنفاقك وصرفك واستهلاكك معتدلاً في أمورك كلها، فخير الأمور الوسط.

ابحث عن مصدر آخر للدخل مهما كان عائده قليلاً، أو كانت طبيعته مهنية، فالعمل شرف وعبادة.

ادخر الفوائض المتاحة في وقت اليسر والسعة للحاجة إليها في وقت العسر والشدة وكما قيل احفظ قرشك الأبيض ليومك الأسود.

خطط لنفسك وأسرتك ومصروفاتها وفق ميزانية معتدلة، مع مراعاة التنويع المنضبط والترفيه العادي والمتطلبات الأساسية.

قوّم ميزانيتك دورياً، شهرياً أو نصف سنوي أو سنوياً، واستفد من نتائج التقويم.

استفد من تجارب الآخرين في مسائل الادخار وإذا كانت مناسبة ومتناسبة مع دخلك ووضعك الاجتماعي وأسرتك ومتطلباتك، فالحكمة ضالة المؤمن هو أحق بها أنى وجدها.

 قبل ذلك وأثناءه وبعده استعن بالله سبحانه واطلب العون منه عز وجل ليسدد على طريق الحق والخير خطاك وأن يهديك لأنسب الأمور وأرشد الأحوال وأعدل المسالك.

ختاماً أقول إن قدرة الشاب على الادخار تعني امتلاكه لمواصفات الرشد والعقلانية والحكمة وحسن التصرف والإدراك الواعي لما ينبغي وما لا ينبغي. فما أحوجنا ـ اليوم ـ إلى جيل من الشباب واعين مبدعين منتجين مدخرين، يحدوهم في ذلك كله مصلحة المجتمع..

## أهم المصادر والمراجع

1. **د. زيد الرماني – اقتصاد الأسرة، دار طويق، الرياض، 1425هـ.**
2. **د. زيد الرماني – مهارات اقتصادية، دار الحضارة الرياض، 1425هـ.**
3. **د. حسين شحاته – اقتصاد البيت المسلم، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، 1990هـ.**
4. **د. أشرف محمد دوابه – نحو بيت اقتصادي مسلم، دار السلام، القاهرة، 1427هـ.**
5. **د. أكرم رضا ـ بيوت بلا ديون، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة، 1426هـ.**
6. **خالد أحمد الشنتوت – دور البيت في تربية الطفل المسلم، مكتبة ابن القيم، المدينة المنورة، 1409هـ.**
7. **د. زيد الرماني – رسائل زوجية، دار ابن الأثير، الرياض، 1423هـ.**
8. **د. زيد الرماني – حمى الشراء، دار الوطن، الرياض، 1424هـ.**
9. **خولة درويش – ضوابط الإنفاق في البيت المسلم، دار المحمدي، جدة، 1422هـ.**
10. **د. زيد الرماني – لمحات من اقتصاديات البيت المسلم، دار الوطن، الرياض، 1424هـ.**
11. **د. وفيقة الحميدان ود. هدى التركي – اقتصاديات المنزل وترشيد الاستهلاك، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1412هـ.**
12. **د. زيد الرماني – عمل المرأة في الميزان، دار الوطن، الرياض، 1424هـ.**
13. **د. نوال رمضان – التنشئة الاستهلاكية للطفل، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993م.**
14. **جعفر الجزار – الادخار والاستثمار، دار النفائس، بيروت، 1419هـ.**
15. **د. زيد الرماني – دروس مهمة في حياة الأمة، دار الحضارة، الرياض، 1425هـ.**

## فهرس

[مقدمة 1](#_Toc514231125)

[الركيزة الأولى: اقتصاديات الزواج 2](#_Toc514231126)

[المال والاقتصاد وأهميته في الحياة الزوجية 2](#_Toc514231127)

[الزواج شراكة بين الزوجين وعقد لتوزيع العمل 3](#_Toc514231128)

[البعد الاقتصادي للإسراف في المهور وحفلات الزواج 5](#_Toc514231129)

[البعد الاقتصادي للإسراف في حفلات الزواج: 5](#_Toc514231130)

[البعد الاقتصادي للخصوبة 6](#_Toc514231131)

[نصائح اقتصادية للزوجين 8](#_Toc514231132)

[الركيزة الثانية: اقتصاديات الأسرة 11](#_Toc514231133)

[الأسرة رئة الاقتصاد 11](#_Toc514231134)

[وقفات مع استهلاك الأسرة 12](#_Toc514231135)

[الأسرة والتنشئة الاستهلاكية 16](#_Toc514231136)

[الثقافة الاستهلاكية والتنشئة الاستهلاكية: 17](#_Toc514231137)

[النمط الاستهلاكي للأسرة 18](#_Toc514231138)

[وقفات مع ادخار الأسرة 20](#_Toc514231139)

[الأسرة وفخوخ التقسيط والديون 23](#_Toc514231140)

[الأسرة وهوس التسوق والشراء والماركات والتقنيات 26](#_Toc514231141)

[الأسرة وترشيد الاستهلاك 29](#_Toc514231142)

[ترشيد استهلاك المياه: 29](#_Toc514231143)

[ترشيد استهلاك الكهرباء: 30](#_Toc514231144)

[ترشيد استهلاك الغذاء: 30](#_Toc514231145)

[ترشيد استهلاك الملابس: 31](#_Toc514231146)

[ترشيد استهلاك الأثاث: 31](#_Toc514231147)

[الركيزة الثالثة: اقتصاديات البيت 33](#_Toc514231148)

[سلوكيات اقتصادية خاطئة 33](#_Toc514231149)

[عادات شرائية خاطئة 35](#_Toc514231150)

[البعد الاقتصادي للسفر والسياحة 38](#_Toc514231151)

[الطفل والنقود 41](#_Toc514231152)

[اقتصاديات الحلي والمجوهرات 42](#_Toc514231153)

[عمل المرأة في الميزان 46](#_Toc514231154)

[نشأة مفهوم عمل المرأة: 46](#_Toc514231155)

[المرأة والعمل في الغرب: 46](#_Toc514231156)

[سلبيات عمل المرأة: 47](#_Toc514231157)

[عمل المرأة في الإسلام: 48](#_Toc514231158)

[عمل المرأة في البلاد الإسلامية: 49](#_Toc514231159)

[أسباب العمل وتنمية المجالات البيتية: 49](#_Toc514231160)

[أفكار اقتصادية حول عمل المرأة: 51](#_Toc514231161)

[مهارات تنمية استثمار الأموال 54](#_Toc514231162)

[الركيزة الرابعة: فن إدارة ميزانية البيت 57](#_Toc514231163)

[ترتيب أولويات الإنفاق الأسري 57](#_Toc514231164)

[التخطيط المالي 61](#_Toc514231165)

[كيف ندّخر؟!. 63](#_Toc514231166)

[أهم المصادر والمراجع 65](#_Toc514231167)

[فهرس 67](#_Toc514231168)

